



جامعة آل البيت
Al al-Bayt University

كلية إدارة المال والأعمال

قسم اقتصاديات المال والأعمال

علاقة الأجور بالمستوى العام للأسعار في الأردن

The Relationship between Wages and General level of prices in Jordan

إعداد الطالبة:

بثينة موسى سلمان العكاليك

الرقم الجامعي

(1420507002)

إشراف:

د. علي مصطفى القضاة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في
اقتصاديات المال والأعمال

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

٢٠١٧/٢٠١٦

تفويض

أنا الموقع ادناه (بثينه موسى سلمان العكاليك) افوض جامعة ال البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات الجامعية او الهيئات او الاشخاص المعنية بالابحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم : بثينه موسى سلمان العكاليك

التوقيع :

التاريخ : 2016 / 12 / 27

علاقة الأجور بالمستوى العام للأسعار في الأردن

The Relationship between Wages and General level of prices in Jordan

إعداد الطالبة:

بشينة موسى سلمان العكاكك

إشراف:

د. علي مصطفى القضاة

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات المال والأعمال

وافق عليها

الدكتور: علي مصطفى القضاة مشرفاً ورئيساً

الدكتور: ابراهيم محمد البطاينة عضواً

الدكتور: تركي مجحم الفواز عضواً

الدكتور: خالد عبد الله التميمي عضواً

تاريخ تقديم الرسالة

تاريخ تقديم الرسالة / 2016م

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد اشرف المرسلين وسيد الخلق
أجمعين وعلى اله وصحبه أجمعين وعلى الصحابة الأكرمين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

إن أول الشكر هو لله الواحد جلا وعلى على جميع النعم التي أنعمها علينا وعلى نعمة
العلم خاصة وتيسيره لي كل السبل لانجاز هذا العمل المتواضع الذي أرجو من الله أن يكون فيه
إفادة لغيرنا ويجعله في ميزان حسناتنا وان نكون احد الاثنتين ممن قال فيهم الرسول الكريم:

(من اجتهد فأصاب فله أجران ومن اجتهد ولم يصب فله اجر واحد)

واو دان اعبر عن امتناني وتقديري وعرفاني بالجميل إلى الأستاذ الفاضل المشرف على
مصطفى القضاة، لمنحي الوقت والجهد والملاحظات القيمة والتوجيهات العلمية السديدة التي لها
الأثر الأكبر في ظهور هذا البحث بهذا الشكل، داعيا الله أن يوفقه ويسدد خطاه، وأتقدم بخالص
شكري وتقديري إلى الأستاذ الدكتور الفاضل إبراهيم البطاينة والأستاذ الدكتور حسين الزيود،
والدكتور تركي الفوز، لما قدموه من علم ومعرفة وجهد، اسأل الله أن يحفظهم ويوفقهم.

وما اكتبه وما افعله لن يجازي شي لهمأهلي اللهم أحفظهم وأسعدهم ووفقهم يا رب.

الباحثة

الاهداء

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة ماء..... والدتي

إلى منكلت اناملة وحصد الأشواك وشققت الأيام يديه.....والدي

إخوتي.....أحبة يوما ما بقينا.....أخواتي

إلى قدوتي في العلم.....الاستاذ الدكتور : حسين الزيود

إلى القلوب المحبة..... والصحة الطيبة

لكم اهدي جهدي المتواضع وكل الشكر والحب والوفاء والإخلاص .

بشينة الحراشة

قائمة المحتويات

Contents

ط	المُلخَص
١	الفصل الأول : الإطار العام للدراسة
١	1-1 المقدمة
٢	2-1 أهمية الدراسة
٢	3-1 مشكلة الدراسة
٣	4-1 أهداف الدراسة
٣	5-1 فرضيات الدراسة:
٣	6-1 التعريفات الإجرائية:
٥	7-1 منهجية الدراسة:
٥	8-1 مصادر البيانات:
٦	الفصل الثاني : الإطار النظري والدراسات السابقة
٧	2-المبحث الأول: المستوى العام للأسعار
٧	1-2 تمهيد
٨	2-2 مفهوم التضخم
٩	3-2 أسباب التضخم والنظريات المفسرة له
٢٤	3- المبحث الثاني: الناتج المحلي الإجمالي
٢٤	1-3 تمهيد
٢٥	2-3 مفهوم الناتج المحلي الإجمالي GDP
٢٦	3-3 الناتج المحلي الاسمي والناتج المحلي الحقيقي
٢٦	4-3 طرق حساب الناتج المحلي الإجمالي
٣٠	4- المبحث الرابع: البطالة
٣٠	1-4 تمهيد
٣٠	2-4 مفهوم البطالة
٣١	3-4 قياس البطالة
٣٢	4-4 أنواع البطالة
٣٥	5-4 أسباب البطالة
٣٦	6-4 النظريات المفسرة لمشكلة البطالة
٣٩	5- المبحث الرابع: الأجور
٣٩	1-5 تمهيد
٤٠	2-5 مفهوم الأجر
٤٠	3-5 اعتبارات الأجور
٤٣	4-5 نظريات الأجور
٤٥	5-5 العوامل التي تستخدم كأساس لتحديد الأجور
٤٧	6-5 أنظمة دفع الأجور والطرق المختلفة لتقييم الوظائف
٥٠	7-5 أنواع الأجور
٥٢	8-5 المشاكل والتحديات التي تواجه وضع نظام عادل للأجور:
٥٣	الدراسات السابقة
٥٣	المبحث السادس: الدراسات السابقة

٥٣	1-6 الدراسات السابقة:
٥٨	2-6 ما يميز هذه الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:
٥٩	الفصل الثالث : الأجور في الأردن
٦٠	1-7 الأجور في الأردن
٦٠	2-7 سياسة الأجور في الأردن
٦٢	3-7 مقارنة الأجور في القطاع العام والقطاع الخاص
٦٤	4-7 الحد الأدنى للأجور في الأردن
٦٧	الفصل الرابع : المنهجية والتحليل القياسي
٦٨	1-8 منهجية الدراسة:
٦٨	2-8 مصادر جمع المعلومات:
٦٨	3-8 الاختبارات المستخدمة:
٧٩	الفصل الخامس : النتائج والتوصيات
٨٠	النتائج والتوصيات
٨٠	1-9- النتائج:
٨٢	2-9- التوصيات
٨٣	المراجع
٨٤	أولا - المصادر العربية:
٨٦	ثانيا: الدوريات المحكمة والندوات
٨٨	ثالثا: الرسائل والاطاريح
٩١	رابعا- المواقع الالكترونية
٩٣	خامسا- المصادر الاجنبية
٩٤	Abstract

قائمة الجداول

الصفحة	قائمة الجداول
٦٣	جدول (1) متوسط اجر العاملين في القطاع العام والخاص
٦٦	جدول (2) تطور الحد الأدنى للأجور في الأردن
٧٤	جدول (3) اختبار فلييس بيرن واختبار ديكي فولر المطور
٧٤	جدول (4) نتائج اختبار سكون البواقي
٧٥	جدول (5) نتيجة اختبار (Jarque bera) التوزيع الطبيعي
٧٦	جدول (6) نتيجة اختبار الارتباط المتعدد
٧٧	جدول (7) نتائج اختبار الانحدار المتعدد

علاقة الأجور بالمستوى العام للأسعار في الأردن

إعداد الطالبة: بثينة موسى سلمان العكاليك

إشراف: الدكتور علي القضاة

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار اثر المستوى العام للأسعار، والنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي، والبطالة على مستوى الأجور في الأردن للفترة الزمنية (1990-2014). وقد استخدمت الدراسة نموذج الانحدار الخطي المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن المستوى العام للأسعار له تأثير موجب على الأجور في الأردن ولكن ليس ذو دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة معاملته 9.94 وبمعنوية 0.2312، أما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فقد كان له تأثير موجب وذو دلالة إحصائية على الأجور في الأردن إذ بلغت قيمة معامل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (0.044) وبمعنوية (0.0000) إي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن 1% من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يؤدي إلى زيادة معدل الأجور بمقدار (0.044). وبالنسبة للبطالة فقد كان لها تأثير سالب وذو دلالة إحصائية على الأجور إذ بلغت قيمة معامل البطالة (-5.8) والمعنوية 0.0456 إي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن 1% من الزيادة في معدل البطالة يؤدي إلى انخفاض معدل الأجور بمقدار (-5.8).

وأوصت الدراسة على ضرورة اتباع السياسات المالية والنقدية التي من شأنها الحد من التضخم والمحافظة على معدلات أجور عادلة، كما أوصت على ضرورة تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة واتباع جميع الإجراءات التي من شأنها تعزيز الناتج المحلي الإجمالي والذي يعمل على زيادة التشغيل وزيادة الأجور.

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة

الاطار العام للدراسة

1-1 المقدمة

حظيت مشكلة الأجور بأهمية كبيرة في الفكر الاقتصادي والاجتماعي والنفسي منذ القدم، وذلك لأهمية الأجر في حياة البشر، والتي مرت بتطورات متعددة ومفاهيم مختلفة، وأيضاً نالت الأجور اهتمام الحكومات، وإدارات العمل، ونقابات العمال في تحقيق العدالة الاجتماعية، والسلم الداخلي، فظهرت عدد من النظريات، والمبادئ في محاولة لشرح متطلبات الأجور ودورها في المجتمع.

وتقاس الأجور بمقدار الحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية على السواء، وبالتالي لها تأثير على السوق، مما زاد من أهميتها والبحث في كيفية إيجاد قواعد سياسية، واقتصادية، ومالية تناسبها وتجعلها تتماشى مع التطور الاقتصادي المطرد. وللأجور مفاهيم متعددة ومتباينة تختلف باختلاف الأنظمة والسياسات الاقتصادية.

ففي النظام الرأسمالي إن تحديد مستوى الأجر يرتبط بظروف العمل والطلب وافترض مبدأ المنافسة الكاملة في سوق العمل، ولكن هذا الافتراض بعيد عن الواقع ففي الحياة العملية لا تتوفر شروط المنافسة الكاملة بمعنى توافر عدد كبير من العمال المتشابهين في المهارات والتدريب والكفاية الإنتاجية.

وتتأثر الأجور بالعديد من العوامل (المتغيرات) التي تؤثر عليها ومن أهم هذه العوامل هي المستوى العام للأسعار (التضخم). ويعد التضخم عند جمهور الاقتصاديين من التحديات الرئيسية التي تواجه اقتصاديات البلدان المتقدمة والنامية وهو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار حيث توجد علاقة عكسية مع القيمة الشرائية للنقود. وبعبارة أخرى يؤدي التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية، وتآكل الأجور والرواتب النقدية (الاسمية).

والأردن من الدول التي تتعرض إلى حالات التضخم في المستوى العام للأسعار، لان الأردن ليس بمنأى عن بقية العالم حيث يتسم الاقتصاد الأردني بالانفتاح على العالم الخارجي، وتسجل معدلات التجارة الخارجية نسبة تزيد على ٨٠% من الناتج المحلي الإجمالي، ونظرا لأهمية القيمة الحقيقية للأجور وانعكاسها على الطلب. فقد جاءت هذه الدراسة لاختبار اثر المستوى العام للأسعار على الأجور في الأردن.

2-1 أهمية الدراسة

إن المستوى العام للأجور سواء في القطاع العام أو الخاص في الأردن وكذلك القواعد التي تحكم زيادته سنويا غير مناسبة في ظل مستويات الأسعار الحالية ، حيث شهدت الأردن خلال السنوات السابقة ارتفاعا ملموس في المستوى العام للأسعار ،و بالمقابل لم يصاحب ذلك زيادة في المستوى العام للأجور بحجم الزيادات التي شهدتها مستويات الأسعار مما أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية للأفراد وتدهور مستواهم المعيشي وضمان حياة هادئة وكريمة لهم . كل ذلك أدى إلى تدهور العلاقة بين العمال وأرباب عملهم والذي أدى بدوره إلى انخفاض المستوى الإنتاجي ، وتدهور الوضع الاقتصادي ، ومن خلال هذا تبرز أهمية بحثنا هذا والمتمثل في توضيح اثر الارتفاع العام في الأسعار في الأردن على معدلات الأجور ،والذي يستفيد منه السياسي والاقتصادي لرسم السياسات الملائمة للأجور في الأردن .

3-1 مشكلة الدراسة

إن تتبع التغيرات السنوية في معدلات الأجور ومعدلات التضخم في الاقتصاد الأردني بين أن معدلات التضخم مقاسه بالرقم القياسي لأسعار المستهلك، تفوق نسب التغير في معدلات الأجور. مما يعني انخفاض معدلات الأجور الحقيقية للعاملين وانخفاض مستويات معيشتهم والشعور بعدم الرضا مما يؤثر سلبيا على إنتاجيتهم وبالتالي ينعكس ذلك على بقية المؤشرات

الاقتصادية الكلية. وتتلخص مشكلة الدراسة في اختبار اثر الارتفاع في المستوى العام للأسعار والنتاج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة على معدلات الأجور في الأردن.

4-1 أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة بما يلي:

- ١- قياس اثر الارتفاع في المستوى العام للأسعار على معدلات الأجور في الأردن.
- ٢- قياس اثر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على معدلات الأجور في الأردن.
- ٣- قياس اثر البطالة على معدلات الأجور في الأردن.

5-1 فرضيات الدراسة:

اختبرت الدراسة الفرضيات العدمية التالية:

1- H_0 لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) للمستوى العام للأسعار

على معدلات الأجور في الأردن

2- H_0 لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) للناتج المحلي الإجمالي

الحقيقي على معدلات الأجور في الأردن

3- H_0 لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) للبطالة على معدلات

الأجور في الأردن.

6-1 التعريفات الإجرائية:

1-الأجور:

الأجر هو المبلغ الذي يدفع للعامل مقابل قيامه بعمل ما أو عند تنفيذ هذا العمل لحساب

شخص آخر، وبمعنى ثاني هو ثمن خدمة العمل التي يقدمها العامل إلى رب العمل من خلال

الإنتاج، وإذا كان الأجر بالنسبة للعامل هو مصدر الدخل الوحيد فانه بالنسبة لرب العمل تكلفة من

تكاليف عناصر الإنتاج يعتمد عليها في تحديد الاستثمار والإنتاج وغيرها. وهناك عدة طرق مختلفة لدفع الأجر مثل الفترة الزمنية وقد تكون ساعة، أو أسبوع، أو شهر. ويقصد بالأجر هنا بالتحديد المدفوعات التي يحصل عليها العاملون الذين يتقاضون رواتب شهرية، ويمثل الأجر المتغير التابع. (دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠١٦).

2- التضخم :

التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد والذي يرتبط بارتفاع مستمر في جميع (أو معظم) السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد وان يكون هذا الارتفاع في صورة مستمرة ولفترة زمنية طويلة وليس ارتفاعا مؤقتا . ولذلك يجب أن يكون هذا الارتفاع مؤثرا في ميزانية الأفراد بحيث يؤدي الارتفاع في المستوى العام للأسعار إلى انخفاض القوة الشرائية للأفراد (الفارس، 2015).

3- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:

يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه قيمة السلع والخدمات النهائية والمنتجة خلال فترة زمنية معينة مقيمة بأسعار سنة الأساس (الأشقر، 2007).

4- البطالة:

هم الأشخاص الذين يكونون في سن العمل والقادرين عليه والباحثون عنه ويقبلونه عند الأجر السائد لكنهم لا يجدونه (البنبي، 2007).

7-1 منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهجين الوصفي والقياسي، فمن خلال المنهج الأول تم استعراض مفهوم المستوى العام للأسعار (التضخم) وأثاره وانواعه وطرق علاجه، ومن ثم تناول مفهوم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والبطالة، ثم مفهوم الأجر وانواعه وطرق تحديد الأجر في الأردن. أما من خلال المنهج القياسي الكمي فقد تم اعتماد النموذج القياسي لاختبار فرضيات الدراسة.

8-1 مصادر البيانات:

تم الاعتماد على البيانات التالية:

- المصادر الثانوية: من خلال مراجعة الكتب والأبحاث والدوريات العلمية والرسائل والاطاريح الجامعية السابقة في هذا المجال.
- المصادر الأولية: والمتعلقة بالبيانات والتي تم الحصول عليها من النشرات في وزراء العمل المسوح في دائرة الإحصاءات العامة الأردنية ونشرات البنك المركزي الأردني.

الفصل الثاني : الإطار النظري والدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري

2- المبحث الأول: المستوى العام للأسعار

1-2 تمهيد

إن لحركة الأسعار واتجاهاتها العامة أثرا اقتصادية واسعة وكبيرة على آلية توزيع الموارد الاقتصادية من جهة، وعلى مسيرة الاقتصاد الوطني ودرجة استقرار السوق المحلي من جهة أخرى إذ تعتبر الأسعار احد المؤشرات الاقتصادية الرئيسية التي تفسر العديد من المتغيرات الاقتصادية التي تستحوذ على اهتمام رسمي السياسة السعريّة والإنتاجية التي يسعى المستهلك والمنتج لمعرفتها، وذلك لعلاقتها المباشرة بدخولهم وأرباحهم وامتداد تأثيرها على تكاليف معيشتهم.

ويشير المستوى العام للأسعار في الإقتصاد القومي إلى متوسط عام للأسعار السائدة لمجموعة رئيسية من السلع في الإقتصاد، ويمكن قياسه بالرقم القياسي لهذه الأسعار. فالإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار (التضخم) يترتب عليه آثار ونتائج غير مرغوبة نتيجة تخفيض القوة الشرائية للنقود كما أن الإنخفاض المستمر في المستوى العام للأسعار (الإنكماش) له آثار سلبية على النشاط الإنتاجي والتوظيف ولذلك فإن تحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار يعتبر هدفا أساسيا للإقتصاد الكلي.

ويعتبر التضخم من المواضيع التي لا يزال الجدل قائما حول العوامل المسببة له، وبالتالي اتخاذ السياسات المناسبة لمعالجته، إلا انه يمكن القول أن التضخم يتأثر بشكل عام بعدة عوامل داخلية وخارجية تختلف أهميتها باختلاف طبيعة الاقتصاد ودرجة انفتاحه على العالم الخارجي، ففي الاقتصاد الصغير المنفتح على العالم الخارجي تلعب العوامل الخارجية دورا تزداد أهميته مع زيادة الانفتاح هذا، إلا أن لسياسات دعم الأسعار من حيث مكوناتها والأوزان النسبية لهذه المكونات

إلى جانب المشاكل التي تتعلق بالبيانات اثر في تشويه العلاقة المتوقعة بينهما الأمر الذي يصعب فيه الفصل بين اثر العوامل الخارجية على التضخم عن اثر العوامل الداخلية له.

وللمشاكل السابقة انعكاسات سلبية على قدرة السلطة النقدية على التمييز بين الأسباب المحلية والأسباب الخارجية للتضخم المحلي بصورة دقيقة تمكنها من وضع السياسة المناسبة لمعالجة التضخم، وتبرز هذه المشكلة في الدول النامية بشكل عام والأردن بشكل خاص بصورة اكبر بسبب ضعف القدرة الفنية والإدارية في هذه الدول.

2-2 مفهوم التضخم

تعرف ظاهرة التضخم بأنها الارتفاع المستمر والمتواصل في المعدل العام للأسعار (الحجار، 2010).

وقد كتب الدباغ (2007) بان التضخم هو الارتفاع العام والمستمر في المستوى العام للأسعار، ولا يعني ذلك أن الارتفاع يكون في جميع الأسعار إذ أن بعضها قد ينخفض وإنما الاتجاه العام يجب أن يكون تصاعدياً، وارتفاع المستوى العام للأسعار يجب أن يكون مستمراً وان يستبعد ارتفاع الأسعار لمرة واحدة فقط من تعريف التضخم والسبب في ذلك يتعلق بعملية وضع السياسات الملائمة لمعالجته فإذا زاد السعر لمرة واحدة فقط فلا ضرورة لعلاجه، فبعد فترة من التكيف ستتوقف الأسعار عن الزيادة وتصبح السياسات التي وضعت لوقفها غير مطلوبة، أما في ظروف التضخم فالأسعار تتزايد بشكل غير محدود وستكون هنالك ضرورة لوضع السياسات الملائمة.

أما الزبيدي (2011) فقد عرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر في الأسعار. وهو انخفاض قيمة الوحدة النقدية، أي انه ظاهرة نقدية صافية تتأصل وتستديم بواسطة السياسات النقدية والمالية والتوسعية (التمويل بالعجز والتوسع الائتماني والتوسع في إعادة الخصم من قبل المصارف الموازية

وقد عرف السريبيتي(2011)، التضخم بأنه الارتفاع المستمر والمؤثر في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد وتجدر الإشارة إلى أن التضخم يجب أن يرتبط بارتفاع مستمر في أسعار جميع (أو معظم) السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد وأن يكون هذا الارتفاع في صورته مستمرة ولفترة زمنية طويلة وليس ارتفاعاً مؤقتاً ولذلك يجب أن يكون هذا الارتفاع مؤثراً في ميزانية الأفراد بحيث يؤدي الارتفاع في المستوى العام للأسعار إلى انخفاض القوة الشرائية للأفراد.

أما السليمانى (2016) فعرف التضخم على أنه زيادة حجم الطلب الكلي على حجم العرض الحقيقي زيادة محسوسة ومستمرة.

وقد عرف أيضاً الافندي (2011) التضخم بأنه الارتفاع المستمر والمتواصل في المستوى العام للأسعار إذ تنجم هذه الظاهرة عن عدم التوافق بين نمو أو حجم السيولة النقدية التي تمتلكها الوحدات الاقتصادية وبين نمو أو وفرة السلع والخدمات المتاحة في السوق. ويعرف التضخم على أنه نفود كثيرة تطارد سلع قليلة (frisch1983).

وأخيراً يمكن أن نلخص تعريف التضخم بأنه الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار مما يعمل على خفض القوة الشرائية للنقود

3-2 أسباب التضخم والنظريات المفسرة له

لقد سيطرت مشكلة التضخم على المفكرين الاقتصاديين. فعكفوا على دراسة أسباب هذه الظاهرة للوصول إلى حلول مناسبة لعلاج الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار. وماله من آثار ضارة على الاقتصاد القومي. والواقع أن المدارس الاقتصادية في موضوع التضخم ومسبباته قد اختلفت وتطورت منذ منتصف القرن الثامن عشر ومن أهم النظريات التي حاولت تفسير التضخم

1- نظريات الطلب

ترجع هذه النظرية أسباب التضخم إلى وجود فائض في الطلب الكلي والذي يختلف تفسير

مصادره من مدرسة لأخرى ومنها:

1-1 النظرية الكمية للنقود

تفترض نظرية الكمية للنقود إلى أن التغير في المستوى العام للأسعار يرجع إلى التغير في

عرض النقود والذي فسره الاقتصادي فيشر من خلال معادلته الشهيرة المسماة بمعادلة التبادل

والذي قام بصياغتها بالشكل التالي (بوزيان، 2004) (الحمداني، 2014).

$$MV=Pt.....(1.1)$$

حيث أن

M = كمية النقود المودعة في البنوك والموجودة لدى الأفراد

V = سرعة دوران النقود

P = المستوى العام للأسعار

t = حجم المعاملات

وقد اعتبر فيشر أن عدد المعاملات وسرعة دوران النقود ثابت وأي زيادة في كمية النقود

تؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي على السلع والخدمات مع ثبات عرضهم فينعكس ذلك على المستوى

العام للأسعار الذي يرتفع بنفس النسبة، اعتمد فيشر في تحليله هذا إلى النظريات الكلاسيكية

المتتمثلة في (الهزيم، 2008؛ معروف، 2005).

أ- أن النقود تستخدم كوسيلة للتبادل فقط من أجل إنفاقها على السلع والخدمات وليس من

اجل الادخار

ب- التشغيل الكامل (المجتمع يستخدم جميع موارده وطاقاته)، وفي ظل هذه النظرية يبقى الإنتاج ثابتا أي ثبات جميع المعاملات وأي زيادة تحدث في كمية النقود تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي يؤدي إلى الارتفاع في المستوى العام للأسعار.

ولكن هذه النظرية واجهت عدة انتقادات من أهمها أنها مخالفة للواقع لان الأفراد يقوموا بالاحتفاظ بجزء من دخلهم على شكل مدخرات وأي زيادة في كمية النقود لا تنعكس بشكل كامل على ارتفاع المستوى العام للأسعار، بالإضافة إلى تغير سرعة دوران النقود في الأجل القصير فمثلا ارتفاع سعر الفائدة يحفز الأفراد على شراء الأوراق المالية للتخلص من النقود التي بحوزتهم وترجع عليهم بعوائد تزيد من سرعة دوران النقود مما يؤدي إلى رفع المستوى العام للأسعار بالإضافة إلى التكنولوجيا الحديثة التي أدت إلى ظهور النقود الالكترونية والتي تتم عمليات الدفع عبرها فتزيد سرعة تبادل النقود (الدوسكي، 2011؛ العدل، 2006).

ويمثل التشغيل الكامل وثبات حجم الإنتاج حالة استثنائية والحالة العامة هي التشغيل غير الكامل للموارد، حيث أن زيادة كمية النقود لا تؤثر بشكل كلي على عملية ارتفاع الأسعار وإنما تؤثر على الإنتاج ، أي أن زيادة عرض النقد يؤدي إلى التوسع في الإنتاج لامتناس فائض الطلب دون أن يؤدي ذلك إلى الارتفاع في المستوى العام للأسعار (مجيد، 2007؛ شنيبت، 2013).

ولذلك الاقتصادي مارشال قام بتعديل معادلة فيشر إلى الصيغة التالية:

$$M/P=KY.....1-2$$

$$K = \text{مقلوب سرعة دوران النقود}$$

$$Y = \text{الناتج القومي الحقيقي}$$

افترض مارشال أن الأفراد يقومون بالاحتفاظ بجزء من دخلهم الحقيقي على شكل أرصدة نقدية مع الأخذ بعين الاعتبار القدرة الشرائية لهم. وبناء على المعادلتين السابقتين تم استنتاج

معادلة كامبرج حيث تعبر عن التوازن بين عرض النقود والطلب على النقود خلال فترة زمنية معينة يزيد الطلب النقدي نتيجة زيادة (K) ولزيادة في الدخل النقدي (YP) فلو افترضنا أن K ثابتة بسبب ثبات سرعة دوران النقود في الأجل القصير وثبات الدخل الحقيقي في حالة التشغيل الكامل، فإن الارتفاع في عرض النقود سيؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة وبالتالي يزيد الطلب على النقود حتى يتساوى مع العرض النقدي (كلثوم، 2010؛ رمضان، 2008).

2-1 النظرية الكنزوية

يكن جوهر هذه النظرية إلى أن التغير في مستوى العام للأسعار يحدث نتيجة اختلال التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي من السلع والخدمات في مرحلة الاستخدام الكامل لموارد المجتمع وقد اعتبر كينز أن وظيفة النقود لا تقتصر على أنها وسيلة للتبادل بل تتعدى إلى كونها مستودع للقيمة فإن الأفراد يحتفظون بجزء من نقودهم على شكل مدخرات بغرض استخدامها في المضاربة أو في حالات الطوارئ ولذلك فإن أي زيادة في كمية النقود سوف تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار، أما بالنسبة إلى الموارد والطاقات العاطلة في المجتمع فيمكن استغلالها في امتصاص فائض الطلب (الناتج عن ارتفاع عرض النقد، وزيادة سرعة دوران النقود، أو عن استخدام الأرصدة العاطلة من قبل الأفراد) من خلال رفع الإنتاج، وتوقف الزيادة التي تحدث في الإنتاج والأسعار على مدى اقترابها من التشغيل الكامل فكلما كان اقترابها أكثر كلما زاد الأثر على الأسعار، وفي الحالة العكسية يزيد الأثر على الإنتاج (لبزة، 2014؛ غزلان، 2002).

3-1 النظرية الهيكلية للطلب

بحسب هذه النظرية يرجع التضخم إلى تغير هيكل الطلب الناتج عن التقدم التكنولوجي والاقتصادي والذي ساعد في تغير الأذواق والمداغل مما أدى إلى ارتفاع الطلب على المنتجات وبالتالي أدى إلى رفع أسعارها خاصة إذا لم يتغير هيكل عرض هذه المنتجات ومن ناحية أخرى

عدم انخفاض أسعار السلع التي قل الطلب عليها ليعوض ارتفاع أسعار السلع الأخرى نظرا لوجود النقابات العمالية ومحاربتها لأي انخفاض في الأجور بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية التي تستخدم في تصنيع المنتجات التي ارتفع الطلب عليها مما عاد إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار مع تغير هيكل الطلب (الاشقر، 2007).

ومن خلال ماسبق يتبين أن تحليل أسباب التضخم بحسب نظريات الطلب يتوقف على مدى مرونة العرض الكلي ومدى استجابته للطلب الكلي وبذلك يكون معدل التضخم مساوي للفرق بين معدل الزيادة في الطلب الكلي ومعدل نمو الناتج القومي الحقيقي.

2- نظريات العرض

يرجع أسباب التضخم في هذه النظريات إلى ضعف العرض الكلي ومنها:

2-1 نظرية دفع التكاليف

حسب هذه النظرية ترجع أسباب التضخم إلى ارتفاع تكاليف عناصر الإنتاج مثل الأجور، والطاقة، والمواد الخام، والتي لا يقابلها زيادة في الإنتاج حيث يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج مما ينعكس على ارتفاع المستوى العام للأسعار، ومن جهة أخرى إن انخفاض الأجور الحقيقية الناتج عن ارتفاع الأسعار يدفع النقابات العمالية إلى المطالبة لرفع الأجور النقدية لامتناس الزيادة الحاصلة في الأسعار إلا إن ذلك يمثل تكلفة على المنتجين ورجال الأعمال فيرفعون الأسعار مرة أخرى وتكرر هذه العملية باستمرار مما ينتج عنه تضخم وهو ما يعرف بالتضخم الحلزوني (مقلد وعطية، 2005).

2-2 النظرية الهيكلية للعرض

ترجع هذه النظرية إلى أن سبب التضخم في البلدان النامية يرجع إلى الاختلال الهيكلي في البناء الاقتصادي والسياسي والاجتماعي التي تمثل السبب الرئيس وراء ضغوط التضخم فيها

فتفسير المدرسة الكمية لتضخم ينطبق على الدول النامية حيث زيادة الإنفاق على المرافق مع ضعف الجهاز الإنتاجي يزيد من كمية عرض النقد وبالتالي زيادة في المستوى العام للأسعار بسبب عدم القدرة على زيادة الإنتاج (العساف، 2015؛ البني، 2006).

4-2 أثار التضخم

يترتب على التضخم عدة أمور سلبية لما له من أثار على الارتفاع في المستوى العام للأسعار ومن ارتفاع في نفقة المعيشة وارتفاع نفقات الإنتاج ومن هذه الآثار:

1- الأثر على توزيع الدخل القومي

ويمكن تقسيم المتأثرين بالتضخم بناء على الدخل إلى:

أ- أصحاب الدخل النقدية الثابتة وتكون دخولهم النقدية ثابتة ولكن دخولهم الحقيقية تنخفض

بنفس معدل التضخم وهم أصحاب الأجور الثابتة في القانون (الزيدي، 2011).

ب- أصحاب الدخل النقدية شبة الثابتة حيث أن دخلهم يزداد بنسبة اقل من نسبة ارتفاع

الأسعار بالتالي ينخفض الدخل الحقيقي بالفرق بين معدل التضخم ومعدل الزيادة في

الدخل النقدي مثل موظفي الحكومة (الخطيب، 2009).

ت- أصحاب الدخل الحقيقية الثابتة تكون الزيادة في دخولهم النقدية بنفس الزيادة في مستوى

الأسعار وينطبق هذا على العمال في الدول المتقدمة نظرا لوجود نقابات عمالية قوية

(طوروس، 2010).

ث- أصحاب الدخل النقدية المتغيرة حيث أن الدخل النقدي يزداد بنسبة تفوق زيادة ارتفاع

الأسعار وبالتالي تزداد دخولهم الحقيقية وهم التجار والحرفيين والمهنيين ورجال الأعمال

(عناية، 2006).

2- الأثر على الادخار

يؤدي ارتفاع التضخم إلى ضعف ثقة الأفراد بالنقود وتفقد النقود وظيفتها كمستودع للقيمة ويتوجه الأفراد إلى الاستهلاك بدلا من الادخار بالتالي يضعف الادخار المحلي، وأيضاً يساهم التضخم في زيادة الادخار الإجباري حيث تقوم الحكومة بفرض ضريبة إجبارية على المبيعات من السلع والخدمات فترتفع أسعار هذه السلع وينتج عن هذا الارتفاع زيادة إنفاق الأفراد عليها لاقتنائهم لهذه السلع مما يؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية والتي يتم توجيهها إلى بناء المشاريع الاستثمارية (الرفاعي، 2009).

3- الأثر على الاستثمار

يؤدي التضخم إلى توجيه الاستثمار نحو الاستثمارات التي تمتاز بسرعة دوران رأس المال والأسرع ربحاً دون أن تتوجه إلى القطاعات الإنتاجية التي تعتبر الأساس في النمو الاقتصادي والاجتماعي حيث يتوجه المستثمرون إلى إنتاج السلع الكمالية التي يستهلكها أصحاب القوة الشرائية المرتفعة وضعف قدرة الدولة على جذب الاستثمار الأجنبي بالتالي عرقلة عملية التنمية حيث يكون اثر التضخم قليل على المشروعات الخدمية مثل الفنادق السياحية والمطاعم ومحلات التجزئة والجملة والتي تتميز بصغر رأس مالها وقصر فترة الاسترداد فيها، بعكس المشاريع السلعية سواء كانت زراعية أو صناعية التي تمتاز بطول فترة الاسترداد حيث تتناقص قيمتها الحقيقية مع ارتفاع معدل التضخم (الرواحنة، 2011).

4- الأثر على احتياطي العملات الأجنبية وعلى ميزان المدفوعات

يؤثر التضخم تأثيراً سلبياً على ميزان المدفوعات لان الدول التي تكون أسعار منتجاتها مرتفعة تكون اضعف تنافسية مع منتجات الدولة التي تكون أسعار منتجاتها اقل بتالي تزداد واردات هذه الدول وتقل صادراتها ومن ثم يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري أو انخفاض حجم الفائض.

كما يتسبب انخفاض سعر الفائدة الحقيقي إلى عدم توجه رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية إلى الاستثمار والبحث عن فرص أفضل في الخارج (الديري، 2004).

5- الأثر على الدائن والمدين

يستفيد المدين من التضخم بينما يتأثر الدائن لكون المدين يقترض بمبلغ معين ثم يعيده بعد فترة بالقيمة الحقيقية الأقل بسبب الارتفاع المستمر في الأسعار عندها يتضرر الدائن وأيضاً هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى عملات ودول أخرى ذات فائدة حقيقية أعلى (الكفري، 2010).

2-5 قياس التضخم

يقاس التضخم من خلال مجموعة من الأرقام القياسية للأسعار ومنها:

أ- الرقم القياسي لأسعار المستهلك

يعكس هذا المقياس التغيرات التي تحدث في أسعار سلة من السلع والخدمات المشتريات من قبل المستهلكين في السوق أو على شكل مجموعة تدل على تشكيلة قطاعية لمجموعة من النشاطات مثل سلع زراعية أو خدمات توزع (نقل ومواصلات وتأمين) أو تصنيف (إقليم ومدينة) بحيث يعطى مؤشر لكل إقليم أو مدينة ومن عيوب هذا المقياس الإحصائي انه يختار الفترة المستخدمة تكون هي سنة الأساس وأيضاً يعطي أوزان ثابتة لكل سلعة في حين إن المستهلكين يغيروا من كميات مشترياتهم من السلع حسب أسعارها في السوق عبر الزمن (شهيلة، 2011).

ب- المخفض الضمني للنتائج المحلي الإجمالي

يضم هذا المقياس جميع السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد القومي ويعتبر رقم قياسي شامل لجميع عناصر الإنتاج المحلي، ومن عيوبه مشكلة الأوزان التي تعطى للأرقام القياسية

الأخرى وأخطأ التحيز التي غالباً يقع فيها ويعتمد على هذا الرقم الاقتصادي والمنظمات الدولية كدليل على وجود التضخم في الاقتصاد (امينة، 2015).

ج - الرقم القياسي لأسعار المنتج

وهو يقيس أسعار عدد من السلع (ولكنه يهمل أسعار الخدمات) عند مستوى التداول الأول ويشمل المنتجات المصنعة ومنتجات التعدين (بشارة، 2005).

د - الرقم القياسي لتكاليف الاستثمار

يقيس هذا الرقم الارتفاع الذي يطرأ على تكاليف الاستثمار وغالباً هذا الرقم ما يسير جنب إلى جنب مع مؤشر أسعار المستهلك (رجب، 2011).

2-6 أنواع التضخم

يمكن أن نميز بين أنواع التضخم من خلال عدة معايير:

1- من حيث تحكم الدولة في جهاز الأسعار

هناك ثلاثة اتجاهات تضخمية بناء على مدى تحكم أو تأثير الدولة في المستوى العام للأسعار

وتتمثل فيما يلي:

أ - التضخم الطليق

وهذا النوع من التضخم يظهر أثره بشكل مباشر وواضح في ارتفاع الأسعار، وينعكس ذلك على ارتفاع الأجور والنفقات التي تتميز بالمرونة، مما يؤدي إلى ارتفاع مختلف المداخل بصفة عامة دون أي تدخل من السلطات الحكومية للحد من هذا الارتفاع، أي إن ارتفاع الدخل النقدي وارتفاع الأسعار في القطاعات الإنتاجية يؤدي إلى خفض القوة الشرائية للنقود (المجالي، 2008).

ب - التضخم المكبوت

يظهر هذا النوع من التضخم في الدول التي تأخذ بالاقتصاد الموجه حيث تقوم الدولة بإصدار نقود بهدف الإنفاق العام للدولة فيزيد الطلب على السلع والخدمات بسبب وفرة النقود مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار فتلجأ الحكومة إلى تحديد الأسعار من خلال تحديد حصص من السلع والخدمات لكل فرد وهذا ما يؤدي إلى ظهور السوق السوداء (الدوسكي، 2011).

ج- التضخم الجامح

التضخم فيه يكون كبير وسريع وفيه تنهار قيمة العملة وتفقد قيمتها بالكامل والأفراد يفقدوا الثقة فيها وهذا النوع يحدث بعد الحروب والأزمات نتيجة زيادة الإصدار النقدي بشكل كبير وزيادة الطلب من الأفراد لزيادة تخزين السلع حيث يؤدي بالنهاية إلى انهيار النظام النقدي (الجلال، 2006).

2- من حيث تعدد القطاعات الاقتصادية

يختلف التضخم من قطاع السلع إلى ذلك الموجود في أسواق عوامل الإنتاج ولهذا قسم كينز هذه الأنواع إلى:

أ- التضخم السلعي

يتكون التضخم السلعي في القطاعات التي تنتج السلع الاستهلاكية، بحيث يزيد الإنفاق على إنتاج سلع الاستثمار على الادخار (الربيعي، 2008).

ب- التضخم الرأسمالي

وهو التضخم الذي يتكون في القطاعات الاستثمارية بحيث ترتفع قيمة السلع الاستثمارية مقارنة مع نفقة إنتاجها مما ينتج عنه تحقيق أرباح كبيرة في قطاعي الاستثمار والاستهلاك (الهيبي، 2008).

ج- التضخم الربحي

يتكون هذا النوع من التضخم عندما يزيد الاستثمار عن الادخار فتزيد الأرباح في قطاع الاستثمار والاستهلاك ولاستثمار (ابوعصب، 2010).

د. التضخم الدخلي

من وجهة نظر كينز سبب هذا النوع من التضخم هو انحراف التوازن في سوق الاستثمار لصالح نفقات الإنتاج وعلى حساب سلع الاستثمار، أي عند ارتفاع نفقات الإنتاج خاصة أجور العمال (زهية، 2010)

3- من حيث مدى حدة التضخم

وبناء على هذا المعيار هناك عدة أنواع للتضخم:

أ- التضخم الجامح

يقترن هذا النوع من التضخم بالحروب والثورات وعد الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي وهو اشد أنواع التضخم لما له من أضرار كبيرة في الاقتصاد الوطني وذلك بالنظر إلى الأثر الذي ينتجها فهو نتيجة لارتفاع شديد ومستمر في الأسعار مما يصعب على السلطات الحكومية السيطرة عليه من أجل الحد منه وعدم تزايدته (بن علي، 2008).

ب- التضخم الزاحف

وهو تضخم تدريجي بطئ معتدل مقترن بالقوى الطبيعية للنمو الاقتصادي ألا انه إذا استمر يمكن أن يؤدي إلى تضخم جامح وهو جزء من الارتفاع بالأسعار الناشئ عن ارتفاع الاجور بنسبة أعلى من زيادة الإنتاج (بشارة، 2005).

ج- تضخم جذب الطلب

يحدث هذا النوع من التضخم عندما يزداد الطلب الكلي على السلع والخدمات زيادة مستمرة اكبر من زيادة العرض الكلي مما يعكس زيادة في المستوى العام للأسعار وزيادة الطلب الكلي ناتجة عن زيادة احد مكونات الطلب الكلي أو بسبب زيادة الإصدار النقدي (رجب، 2011).

د- تضخم دفع الكلفة

وهو التضخم الذي يكون مصدره العرض الكلي أو المرتبط بارتفاع تكاليف عناصر الإنتاج وخاصة الأجور بسبب وجود نقابات عمالية قوية وقادرة علي زيادة أجور العمال وأيضاً ينتج تضخم التكاليف عن استيراد المواد الخام والأولية بأسعار مرتفعة حيث إن التضخم الناتج عن التكاليف يؤدي إلى نقص العرض الكلي من السلع والخدمات وهو ما يؤدي الى ظهور التضخم (خديجة، 2009).

هـ- التضخم المستورد

وينشأ هذا النوع من التضخم بسبب تأثير العوامل الخارجية التي تؤثر على الأسعار الداخلية وهو ارتفاع مستمر ومتسارع في أسعار السلع والخدمات النهائية من الخارج والذي ينعكس على سعر بيعها في السوق الداخلي أي تستورد الدولة التضخم كما هو موجود في الخارج ويظهر هذا النوع في الاقتصاديات الصغيرة المفتوحة على الاقتصاد الخارجي (خريس، 2010).

ويظهر التضخم المستورد في حالتين:

الحالة الأولى: خلل في ميزان المدفوعات ففي حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات تقوم الدولة بزيادة إصدار النقد المحلي لمواجهة زيادة النقد الأجنبي مما يؤثر على مستوى الأسعار المحلي أما إذا كان هناك عجز في ميزان المدفوعات يكون استيراد الدولة أكثر من صادراتها ويزداد التزامها للعالم الخارجي فتضطر للإصدار النقدي مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية (قومان وعنابة، 2011).

الحالة الثانية: ارتفاع أسعار السلع الأساسية (المواد الأولية) المستوردة، حيث يؤدي إلى ارتفاع التكاليف ومن ثم انتقال هذا الارتفاع إلى ارتفاع الأسعار المحلية (العبدلي، 2005).

2-7 سياسات معالجة التضخم

تقوم الدولة بعدة إجراءات سواء كانت سياسة مالية أو نقدية للتأثير على الاقتصاد بشكل عام لمعالجة التضخم ومن هذه الإجراءات:

2-7-1 إجراءات السياسة النقدية

1- عمليات السوق المفتوح

يقوم البنك المركزي بالتأثير على العرض النقدي من خلال بيع السندات الحكومية في السوق المالي وبذلك يتلقى مقابلها نقوداً ورقية يتقلص من خلالها حجم العرض النقدي في السوق وهذا الإجراء يؤدي إلى رفع القوة الشرائية للنقود مرة أخرى بسبب انخفاض عرض النقد في السوق وبالتالي التخفيض من حدة التضخم (الهيبي وخلف والطائي، 2008).

2- سياسة الاحتياطي الإلزامي

يقوم البنك المركزي بفرض نسبة معينة تلتزم البنوك التجارية بالاحتفاظ بها كاحتياطي مقابل الودائع لديها وهو ما يسمى بالاحتياطي القانوني أو (الإلزامي) ومن ثم يلتزم كل بنك من

البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة في البنك المركزي دون أن يحصل على فوائد منها فعند وجود التضخم يقوم البنك المركزي بزيادة نسبة الاحتياطي فتقل قدرة البنوك التجارية على تقديم القروض ويقل حجم النقد في الاقتصاد الأمر الذي يساعد على مكافحة التضخم (صالح، 2010).

3- سياسة سعر الخصم

وسعر الخصم هو سعر الفائدة على القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية فعند التضخم يرفع البنك المركزي سعر الخصم مما يعني رفع سعر الفائدة للقروض التي يقدمها للبنوك التجارية وبالتالي رفع سعر الفائدة على القروض المقدمة للأفراد في الاقتراض ومنها يقل الطلب على النقود مما يؤدي إلى معالجة التضخم في الاقتصاد (الحنيطي، 1996).

2-7-2 إجراءات السياسة المالية

1- الإنفاق العام والضرائب

تقوم الحكومة في حال التضخم إما بزيادة الضرائب أو تخفيض الإنفاق العام أو كلاهما معا ولهذه السياسة تأثير في تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات بفعل تأثير الإنفاق العام والضرائب مما يخفض من المستوى العام للأسعار (الجلال، 2006).

2- سياسة التسعير الجبري

من خلال هذا الإجراء تضع الحكومة حدا أعلى للأسعار وحدا أدنى في حال التضخم من أجل التأثير على الأسعار ويمكن استخدام نظام البطاقات التموينية أو سياسة التقنين للتأثير على حجم الاستهلاك ومن ثم على الطلب الكلي وعلى التضخم (المجالي، 2008).

3- سياسة الحد من زيادة الأجور

تقوم الحكومة بوضع حد أعلى للأجور وحدا أدنى من أجل التأثير على الطلب الكلي ومحاولة الحد من التضخم (خديجة، 2009).

4- سياسة الحد من استيراد السلع الكمالية

وذلك من أجل تخفيض الإنفاق على استهلاك السلع الكمالية حيث إن الدولة تقوم برفع التعرفة الجمركية على استيراد السلع أو منع استيرادها نهائياً (غزلان، 2002).

5- سياسة تشجيع الادخار الموجه نحو الاستثمار

وتهدف هذه السياسة إلى تقليل حجم الإنفاق الحكومي في محاولة لتوجيه المدخرات نحو الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة الناتج القومي أي زيادة العرض الكلي بالتالي يساعد في تخفيض الأسعار وإعادة القوة الشرائية للنقود (الدوسكي، 2011).

الناتج المحلي الإجمالي

3-المبحث الثاني: الناتج المحلي الإجمالي

1-3 تمهيد

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات التي يستدل من خلالها على النشاط الاقتصادي وقدرات المجتمع الإنتاجية بل إن أكثر المؤشرات الاقتصادية تنسب إلى الناتج المحلي الإجمالي بغرض معرفة اثر تلك المؤشرات على الاقتصاد الوطني، فالناتج المحلي الإجمالي يعطي صورة رقمية للنشاط الاقتصادي في أي مجتمع بشكل يظهر التدفقات والمعاملات الاقتصادية التي تكون بين الوحدات الاقتصادية التي تتخذ قرارات الإنتاج والاستثمار والاستهلاك والادخار في المجتمع.

قد بدء المفكرين الاهتمام بدراسة الناتج المحلي الإجمالي بعد الحرب العالمية الثانية والتي انعكست أثارها على مجمل الاقتصاديات الصناعية في الدول بشكل عام وتكشفت مظاهر هذه الأزمة الاقتصادية بما عرف بأزمة الكساد الكبير التي بدأت أحداثها في نهاية العشرينيات من القرن الحالي أي في بداية ١٩٢٩ م حيث كانت شرارة الكساد الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية ومن ثم انتقلت إلى معظم دول العالم.

وكان لهذه الأزمة آثار عديدة على ارتفاع الأسعار وفقدان النقود قيمتها (انخفاض القوة الشرائية) وانتشار البطالة وخسائر كبيرة في الاقتصاد مما دفع الاقتصاديين في تلك الفترة للبحث عن وسيلة لقياس مدى أداء وانجاز المجتمع ومقارنة مستويات المعيشة أو الرفاهية العامة من وقت لآخر لذلك وجه المفكرين جهودهم نحو دراسة الناتج المحلي الإجمالي ومحاولة تقديره وقياسه على أسس سليمة ولمساعدة السياسيين والاجتماعيين والمخططين الاقتصاديين لرسم السياسة الاقتصادية

ورسم اتجاه نمو الاقتصاد الوطني والبحث في الطرق التي تحقق أعلى مستويات ممكنة من الناتج المحلي الإجمالي أي نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحيث يحصل الفرد على أعلى مستوى من متوسط نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط الدخل وهما مؤشران دالان على مستوى المعيشة

2-3 مفهوم الناتج المحلي الإجمالي GDP

هو مجموع قيمة الإنتاج من السلع والخدمات مستبعدا قيمة السلع الوسيطة والمعاد بيعها

(الدباغ، 2007)

وهو مجموع القيمة الدولارية لكل من عناصر الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي

وصافي الصادرات خلال عام (ابو النجا، 2005).

يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه القيمة السوقية للسلع و الخدمات النهائية والمنتجة في

دولة ما بغض النظر عن جنسية ملاك عناصر الإنتاج خلال فترة زمنية محددة عادة ما تكون

سنة (الفارس والسيفو، 2015).

وهناك عدة ملاحظات على تعريف الناتج المحلي الإجمالي (معروف، 2005):

- أ- يتضمن الناتج المحلي الإجمالي القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة.
- ب- يعبر عن الناتج المحلي الإجمالي بمقياس نقدي (القيمة السوقية) لتسهيل تقدير قيمة الناتج المحلي الإجمالي.
- ج- الفترة الزمنية التي تستخدم في حساب مجمل الناتج المحلي الإجمالي عادة ما تكون سنة.
- د- الإنتاج داخل حدود الدولة ودون النظر إلى جنسية ملاك عناصر الإنتاج .

3-3 الناتج المحلي الاسمي والناتج المحلي الحقيقي

تتعرض النقود لتأثير تغيرات الأسعار هبوطاً وصعوداً لذلك لا تحتفظ بقيمتها بسبب تغيرات الأسعار حيث توجد علاقة عكسية بين القوة الشرائية للنقود وبين المستوى العام للأسعار وعلية إذا أردنا حساب الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة أي يتعين استبعاد تأثير التضخم واختيار سنة للقياس (سنة الأساس) وتكون هذه السنة طبيعية خالية من التطورات غير المتوقعة (قصة، 2006)

إذا:

الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (النقدي): قيمة الكميات من السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال سنة مقاسه بالأسعار الجارية في نفس السنة. الناتج المحلي الحقيقي قيمة السلع والخدمات النهائية مقاسا بالأسعار الثابتة حسب سنة الأساس

4-3 طرق حساب الناتج المحلي الإجمالي

يمثل الناتج المحلي الإجمالي حجر الزاوية في تقديرات حساب الناتج القومي الإجمالي. ويمكن قياس الناتج المحلي الإجمالي لأي مجتمع خلال فترة محددة من الزمن (سنة) باستخدام الطرق التالية:

1- طريقة المنتج النهائي

ويمكن قياس الناتج المحلي الإجمالي على أساس مجموع قيم ما تم إنتاجه من مختلف السلع والخدمات النهائية خلال فترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة أي السلع والخدمات المعدة للاستهلاك مباشرة ويتم استبعاد السلع والخدمات الوسيطة التي لا تستهلك بصورة مباشرة وإنما تدخل في إنتاج السلع والخدمات الأخرى والسبب في استبعاد السلع الوسيطة هو تجنب الازدواجية في الحساب (أي تكرار قيم بعض السلع والخدمات) عند تقدير الناتج المحلي الإجمالي لان

الخدمات الوسيطة دخلت قيمتها في حساب التكاليف النهائية ويؤدي إضافتها مرة أخرى إلى التكرار
(سلمان والبكري، 2016)

2- طريقة القيمة المضافة

يتم احتساب إنتاج كل قطاع من القطاعات المكونة للإنتاج (زراعي وصناعي و تعدين) ثم
نحسب المستلزمات المستخدمة في العملية الإنتاجية لكل قطاع وتكون القيمة المضافة (الإنتاج
الإجمالي مطروح منه مستلزمات الإنتاج) ثم تجمع القيم لكل قطاع حتى نحصل على القيمة
المضافة الإجمالية تفيد هذه الطريقة في مراجعة حسابات الناتج المحلي وتبين أهمية النشاطات
الاقتصادية المختلفة (القريشي، 2007).

3- طريقة عوائد عناصر الإنتاج (الدخول المكتسبة)

يمكن حساب الناتج المحلي الإجمالي بسعر تكلفة عناصر الإنتاج أو (سعر السوق) من خلال:

أ- الأجر Wages

تمثل عائد عنصر العمل وهو الثمن أو السعر الذي يدفع للعامل مقابل مساهمته في
العملية الإنتاجية وتحسب عادة قبل خصم الضرائب وقبل الحسميات الأخرى (الضمان
الاجتماعي، والتقاعد المدني) (الوادي، 2007).

ب- الربح Rent

عائد الأرض مقابل استغلالها في العملية الإنتاجية ويندرج تحته صافي الناتج من الغلة
الزراعية والملكيات العقارية (رمضان، 2008).

ت- الفوائد Interest

وهي ثمن استخدام رأس المال ويحصل عليه الأفراد مقابل مساهمتهم في رأس المال وتندرج تحتها فوائد القروض والاستثمارات (البنبي، 2006).

ث - الأرباح Profit

ويحصل عليه المنظمون مقابل جهودهم في الإنتاج على صورة فائض من الإيرادات الكلية للمشروعات الإنتاجية بعد دفع التكاليف.

ويجب الأخذ بعين الاعتبار الضرائب غير المباشرة وإعانات الإنتاج واهتلاك رأس المال (مجيد، 2007).

4- طريقة الإنفاق

يتم حساب النفقات على أساس الإنفاق المحلي في المجتمع حيث ينقسم إلى أربعة عناصر أساسية تمثل الاستخدام النهائي للسلع والخدمات وهي:

1. نفقات الاستهلاك الخاص من قبل القطاع المنزلي على السلع والخدمات الاستهلاكية سواء كان إنفاق على السلع المعمرة مثل السيارات أو السلع غير المعمرة مثل الغذاء والملابس ويدخل فيها إنفاق على التعليم والصحة (قصة، 2006).
2. الإنفاق الاستثماري المحلي الخاص ويمثل الإنفاق الاستثماري إنفاق القطاع الإنتاجي (قطاع الأعمال) على السلع الرأسمالية أو الإنتاجية التي يعاد استخدامها في إنتاج سلع أخرى ومن التغير في المخزون (صالح، 2002).

3. الإنفاق الحكومي ويتمثل الإنفاق الحكومي الذي تتلقى الحكومة مقابلة سلع أو خدمات ويقابله نشاط إنتاجي والإنفاق الحكومي التي لا تتلقى الحكومة مقابلة سلع أو خدمات ولا

يقابله نشاط إنتاجي والذي يدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي في الإنفاق الحكومي هو الذي يقابله نشاط إنتاجي (السريتي، 2011).

4. صافي الصادرات وتشمل صافي المعاملات الخارجية التي تقوم بها الدولة من استيراد وتصدير حيث أن (غانم، 2007):

أ- الصادرات Exports تمثل إنفاق الأجانب على الصادرات المحلية سواء سلع أو خدمات استهلاكية أو استثمارية.

ب- المستوردات Imports تمثل الإنفاق المحلي على المنتجات المستوردة من الخارج سواء كانت سلع أو الآلات أو معدات. ويتم حساب صافي الصادرات بطرح المستوردات من الصادرات

4-المبحث الرابع: البطالة

1-4 تمهيد

تعد البطالة من أهم التحديات التي تواجه المجتمعات سواء كانت مجتمعات متقدمة أم نامية فقد كانت البطالة في الدول المتقدمة جزءا من الدورة الاقتصادية تظهر في حالة الركود الاقتصادي وتنخفض في حالة الانتعاش. أما الآن ومنذ ما يزيد على ربع قرن أصبحت مشكلة هيكلية بالرغم من تحقق الانتعاش والنمو الاقتصادي بل أن معدلاتها تزداد من سنة إلى أخرى. أما في الدول النامية فقد ازدادت أعداد البطالة باستمرار مع فشل جهود التنمية وتفاقم الديون الخارجية.

لذلك تسعى الدول إلى وضع خطط إستراتيجية لزيادة فرص العمل وتخفيض معدلات البطالة السائدة.

2-4 مفهوم البطالة

ليس من السهل تحديد مفهوم للبطالة حيث تعرف على أنها مجموع الأفراد في سن العمل الذين يقدر على العمل ويرغبون به ويبحثون عنه ولا يجدونه (الموسوي،2007).

وهم الأشخاص الذين هم في سن العمل والقادرين عليه، والباحثون عنه ويقبلونه عند الأجر السائد لكنهم لا يجدونه (الدباغ،2007).

وتعرف البطالة أيضا بأنها تعطيل غير إرادي عن العمل بالنسبة للشخص القادر على العمل ولا يجد عملا مناسباً فإذا كان الشخص غير قادر بسبب المرض أو العجز أو الشيخوخة فلا يعتبر عاطل عن العمل (غيات،2002).

والبطالة عبارة عن جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل ولم يعملوا أبداً خلال فترة الإسناد في أي نوع من الأعمال وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل وقاموا بالبحث عنة بالوسائل المتاحة (دائرة الإحصاءات العامة، 2015).

وبشكل عام يصنف الفرد في صفوف البطالة إذا كان راغبا في العمل وقادرا عليه وبيحث عنه ولم يجده.

3-4 قياس البطالة

هناك عدة طرق يمكن من خلالها قياس البطالة والتي يختلف استخدامها من مجتمع لآخر. حيث يتم تقدير نسبة البطالة في الدول المتقدمة بواسطة قياس الاستخدام غير الكامل للعمل. أما في الدول النامية فيتم تقدير حجم البطالة من خلال طريقة التقدير القياسي لفائض العمل.

ويقاس معدل البطالة في المجتمعات بناء على معادلة معدل البطالة يساوي عدد الأفراد المتعطلين عن العمل مقسوما على إجمالي القوى العاملة، وهذا القانون يختلف تقديره من دولة لأخرى لعدة أسباب منها سن دخول العمل وفترة الانقطاع عن العمل. وتقاس البطالة عن طريق الأرقام المطلقة أو نسبة الزيادة إلى حجم البطالة الكلي (جويرو، 2011).

ففي حالة التشغيل الكامل عندما تصل نسبة العمالة 94% حتى 95% من إجمالي قوة العمل أي يتراوح معدل البطالة الطبيعي من 5% إلى 6% من حجم قوة العمل الفعلية أما إذا تجاوز معدل البطالة هذه النسبة فإن الاقتصاد يكون في حالة التشغيل غير الكامل (عطية ومقلد، 2005).

4-4 أنواع البطالة

يمكن تقسيم البطالة إلى عدة أقسام

1-البطالة الاحتكاكية

ويتميز هذا النوع من البطالة بأنه قصير الأمد ويكون لفترة زمنية محددة ويحدث نتيجة الطبيعة الديناميكية والحركية للاقتصاد والأفراد على حد سواء فهناك حالة الأفراد أو العاملين الذين يضطرون إلى تغيير أماكن عملهم أو مهنتهم أو سكنهم ويحتاجون إلى فترة من أجل إيجاد عمل بديل. وهناك أيضا حالة لبعض الأفراد الطموحين الذين يبحثون عن فرص عمل أفضل أو ذات مردود أعلى وبذلك فإنهم يضطرون للتعطل بعض الوقت لحين إيجاد البديل المناسب وأحيانا لإعادة تأهيل أنفسهم نحو جهات جديدة، وأيضاً الداخلين الجدد لسوق من خريجي جامعات ومعاهد فهم يحتاجون لبعض الوقت للتعرف على فرص العمل في السوق والالتحاق بالعمل المناسب وإجمالاً فإن هؤلاء يعتبر تعطيلهم بمثابة بطالة مؤقتة أو بطالة انتقالية (صوفان، 2001).

2-البطالة الموسمية

تحدث بسبب تغيرات النشاط الاقتصادي الموسمية نتيجة الظروف المناخية أو التغيرات الدورية ونتيجة انخفاض الطلب الكلي لبعض القطاعات الاقتصادية (وليس الاقتصاد الكلي) حيث تشهد بعض القطاعات الاقتصادية فترات من الكساد مما يؤدي إلى فقدان العاملين في تلك القطاعات إلى وظائفهم مؤقتاً مثل قطاع الزراعة والسياحة وبمقتضى هذا النوع من البطالة فإن الأفراد يعملون في فترات ولا يعملون في فترات أخرى ويتداخل هذا النوع من البطالة مع البطالة الجزئية مثل العمال الذين يعملون في المحاصيل الزراعية ولا يجدون عملاً بعد انتهاء المحاصيل (الديري، 2004).

3-البطالة الدورية

وهي البطالة التي تظهر بسبب التقلبات الاقتصادية (الدورات) التي تحدث في الاقتصاد من فترات انتعاش إلى فترات انكماش فإذا كان الاقتصاد في حالة انكماش فان فرص العمل تنقلص وتنتج بطالة أما في حالة الانتعاش أو التوسع في النشاط الاقتصادي فان فرص العمل تزداد وتقل البطالة ويتعرض إلى هذا النوع من البطالة الاقتصاد الرأسمالي بصفة دورية لذلك إن هذا النوع من البطالة يعبر بوضوح عن الحالة الاقتصادية للبلد (حدادين، 2008).

4- البطالة الهيكلية

وتعرف البطالة الهيكلية على أنها البطالة التي تنشأ بسبب التباين بين هيكل توزيع القوى العاملة والطلب عليها ويقترن ظهورها بإحلال الآلة محل العامل مما يؤدي إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال (لبزة وضيف الله، 2014).

5- البطالة الإجبارية (أو الاضطرارية)

وتعرف البطالة الإجبارية على أنها البطالة الناجمة عن إجبار العامل على ترك عمله بالرغم من رغبته في الاستمرار فيه ورضاه عن الأجر الذي يتقاضاه ويحدث ذلك في حالة عجز أو إفلاس المؤسسة التي يعمل فيها العامل وتسريح عمالها ،كما يحدث في حالة فصل العامل بحكم قضائي أو ما شابه ذلك (صقر، 2006).

6- البطالة الاختيارية

وهي جلوس الشخص عن العمل باختياره رغم قدرته على العمل ووجود فرص عمل متاحة أمامه دون أن يكون له مورد ثابت للرزق أو وسيلة مشروعة للعيش وتكون عندما يقدم العامل استقالته بإرادته إما لتفضيله وقت الفراغ أو عزوفه عن العمل (مراد، 2005).

7- البطالة المستعصية

هي البطالة التي تصيب الاقتصاد لأسباب موضوعية من الصعب التخلص منها ويحدث

هذا النوع من البطالة بسبب النمو السكاني المرتفع (ربيع، 2004)

8-البطالة السلوكية

هي البطالة الناتجة عن سلوك الأفراد ورفضهم المشاركة في العملية الإنتاجية والانخراط

في وظائف معينة بسبب النظرة الاجتماعية لهذه الوظائف (طوروس، 2010).

9-البطالة المستوردة

وهي مزاحمة الوافدين على فرص العمل المتاحة وترك أبناء البلد بدون عمل

(الافندي، 2011).

10-البطالة المقنعة (المستترة)

هي بطالة غير ظاهرة مستترة فسرهما الاقتصاديون بطرق مختلفة ويرى بعض منهم، أنها

وجود عدد كبير من العمال يشتركون في القيام بعمل اقل من مقدرتهم الإنتاجية ولولا ذلك لأصبحوا

عاطلين عن العمل ويحدث ذلك عندما تسعى الحكومة على توظيف أعداد كبيرة من العاطلين عن

العمل لتخفيض نسب البطالة وهي مرتبطة بهيكلية الاقتصاد وأنها تتمثل بحالة من يقوم بعمل ثانوي

لا يوفر له كفايته من سبل العيش أو بصفة أفراد يعملون سرية في عمل واحد ممكن أن يؤديه فرد

واحد أو اثنان (ابو النجا، 2005).

11-البطالة السافرة

وهي حالة التعطل الكلي الظاهر الذي يعاني منه جزء من قوة العمل المتاحة أي وجود

عدد من الأفراد الراغبين في العمل والقادرين عليه والباحثين عنه عند مستويات الأجر السائد ولكن

دون جدوى لذلك هم في حالة تعطل كامل والبطالة السافرة قد تكون بطالة احتكاكية أو بطالة هيكلية أو دورية قد تطول أو تقصر بحسب الظروف الاقتصادية السائدة (مراد، 2005)

وتتمثل البطالة السافرة بفائض العرض مقابل الطلب عالية وعدم قدرة سوق العمل من

استيعاب الأعداد الزائدة من العاطلين نتيجة الزيادة السكانية السريعة (طراونة، 2000)

5-4 أسباب البطالة

تعددت العوامل المؤدية للبطالة واختلفت أسبابها من بلد لآخر ومن فكر إلى فكر آخر

ورغم هذا التعدد إلا أن الاقتصاديين اتفقوا على وجود أسباب أساسية داخلية وأخرى فرعية خارجية

تقف وراء مشكلة البطالة ومنها (الساعاتي ومصطفى، 2007).

1- النمو السكاني بمعدلات كبيرة وبالتالي زيادة قوة العمل بمعدلات أكبر مما يستلزم خلق

فرص عمل متزايدة باستمرار.

2- تدخل الدولة في السير العادي لسوق العمل وخاصة في تدخلها لضمان حد أدنى

للأجور إذا أن تخفيض الأجور والضرائب هما الكفيلان لتشجيع الاستثمار وخلق فرص

عمل.

3- عزوف الرأسماليين عن الاستثمارات إذ لم يحقق الإنتاج ربح كاف يلبى طموحاتهم

4- التزايد المستمر في استعمال الآلات مما يستدعي خفض وتسريح عدد من العاملين

(إحلالات مكان الإنسان).

5- إخفاق خطط التنمية.

6- زيادة عدد الخريجين من الجامعات والمعاهد كل عام مع غياب الخطط أو السياسات

لتنشغيل هذه الأعداد من القوى العاملة.

7- السياسات الاقتصادية التي تسبب الركود الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة.

6-4 النظريات المفسرة لمشكلة البطالة

إن حدة مشكلة البطالة وآثارها السلبية على المجتمع دفعت عدد كبير من المفكرين من مختلف المدارس الاقتصادية إلى محاولة تفسير البطالة.

1-6-4 النظرية الكلاسيكية

ربط الكلاسيكيون في تحليلهم لمشكلة البطالة بالمشكلة الاقتصادية (الأسباب الاقتصادية) وبتراكم رأس المال والنمو الاقتصادي والطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني وقد ارتكزت دعائم الفكر الكلاسيكي على النقاط التالية (الدباغ، 2007).

- أ- خضوع الاقتصاد للقوانين طبيعية مستقلة عن إرادة الناس ووعيهم.
 - ب- الحرية الاقتصادية (حرية العمل والتجارة وحرية التعاقد) وذلك للحد من تدخل الدولة والنقابات العمالية.
 - ج- أهمية المنافسة الحرة الكاملة المبنية على جهاز السوق الفعال القادر على تجاوز مشاكل السوق (كميات الإنتاج، وشكل التوزيع، والأسعار، والأجور)
- واعتبر الكلاسيك إن كل الماسي الاجتماعية مثل البطالة الفقر الجريمة وغيرها أمور طبيعية سيتم تجاوزها وفقا لنضج السوق ولا يمكن لدولة أن تتدخل في ترتيب هذه الأوضاع على نحو آخر.

أما ديفيد ريكاردو فقد أكد أن الاقتصاد السياسي يبحث في القوانين التي تعين على تقييم ناتج الصناعة بين الطبقات المكونة له وعليه فإن الصراع بين الطبقات يؤثر في الإنتاج وتوزيع الثروة وبين ريكاردو أن العمل يرتبط بالعرض والطلب على العمل (هاوس، 2006).

2-6-4 النظرية الكنزوية

إن ظهور الكساد في أعقاب الحرب العالمية الأولى أدى إلى تطور فكر جديد تبلور في ظهور المدرسة الكنزوية التي أفردت حيزا واسعا لمشكلة البطالة ونادت بتدخل الدولة في الاقتصاد وزيادة الإنفاق على المشروعات الحكومية لزيادة الطلب الكلي والتغلب على أزمة الكساد والبطالة واعتبرت المدرسة الكنزوية أن البطالة هي ضعف الطلب الكلي الفعال ولتغلب عليه يجب تنميته (الحجار ورزق، 2010).

فالكساد والبطالة هما حصيلة الخلل بين الادخار والاستثمار وأكد كينز على تشجيع الاستثمار ونادى بتخفيض الضرائب وأسعار الفائدة لتحفيزهم على الاستثمار وإقامة مشاريع جديدة تتطلب عدد كبير من العمال وبين أن هناك ارتباط بين مستوى الدخل القومي وبين الادخار القومي فإذا انخفض الدخل القومي سينخفض حجم الادخار فيما إذا تزايد حجم الإنفاق الحكومي سوف يزيد الادخار ومن ثم يزيد الاستثمار وبالتالي تؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة. ورأى كينز أن مشكلة البطالة لها علاقة وثيقة بالطلب على السلع الاستهلاكية والطلب على السلع الاستثمارية وهذا الطلب هو الذي يحدد حجم العرض الكلي وحجم الناتج القومي والأجور والعمالة (الزيود، 2007).

3-6-4 النظرية النقدية

ترى هذه النظرية أن مشكلة البطالة سببها الرئيسي الأخطاء في السياسة المالية والنقدية للدولة وتدخلها للحد من آثار التضخم بهدف تحقيق توازن بين الأرباح والأجور وارجعوا أزمة الكساد العظيم (1929-1933) إلى العوامل النقدية واعتبروا أن النقود هي إحدى صور الاحتفاظ بالثروة فالأفراد يشجعون على أشكال أخرى للثروة وهي السندات والأسهم العادية (الخطيب ودياب، 2009).

وان حالات الركود والانكماش الاقتصادي وظهور البطالة الدورية يعود إلى زيادة إنتاج السلع الاستثمارية وما يسببه من اضطراب في هيكل الإنتاج، وذهب النقديون إلى وجود البطالة في الدول الصناعية هي اختيارية بسبب ضغوطات نقابات العمال وإجبار أصحاب العمل على التامين ضد البطالة وهذا يقود إلى عدم قبول المتعطلين عن العمل بالأجر الذي يعرض عليهم وتفضيلهم البقاء دون عمل لأنهم يحصلون على إعانات البطالة.

ومن ناحية أخرى يعتقد النقديون إن معدلات البطالة (المعدل الطبيعي ٩% يتوافق مع الاستقرار النقدي وان محاولة تخفيضها سوف يؤدي إلى ارتفاع التضخم (أي زيادة كمية النقد المتداول) (نعمة الله، 2006).

4-6-4 النظرية الماركسية

تشكل الفكر الماركسي من خلال التصدعات التي نتجت عن الفكر الرأسمالي وانتشار الفقر والبطالة واستغلال الإنسان. واعتبر ماركس إن البطالة جزء جوهري للنظام الرأسمالي في المدى البعيد يؤدي إلى التدهور ويسبب الأزمات الاقتصادية والبطالة إذ أن الرأسماليين يلجأون إلى إيقاف مفعول اتجاه الأجور نحو التزايد في مرحلة الانتعاش وذلك إما بتكثيف ساعات العمل أو إلى إحلالات مكان الأيدي العاملة مما يؤدي إلى زيادة رأس المال الثابت وبالتالي تقليص فائض القيمة مما يؤدي إلى انخفاض نسبي للعمال الذين يخلقون فائض القيمة وبالتالي تخفيض كلفة الأجور مما يؤدي إلى انخفاض معدل الربح (معروف، 2005).

وهذا بدوره يدفع الرأسماليين إلى تخفيض طلبهم على وسائل الإنتاج وبالتالي تخفيض أسعارها مما يؤدي إلى خسائر وإفلاس الكثير من شركات هذا القطاع ويدخل الاقتصاد الرأسمالي إلى مرحلة ركود ومن مظاهر زيادة البطالة وتدهور الأجور وانتشار الفقر ويرى الماركسيين أن علة النظام الرأسمالي تكمن في بنية نمط الإنتاج الرأسمالي (الاشقر، 2007).

5- المبحث الرابع: الأجور

1-5 تمهيد

للأجور أهمية بالغة في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فهي أهم العوامل التي تؤدي إلى الاستقرار الاجتماعي والتنمية الاقتصادية كما أنها مصدر دخل هام للعاملين لمعيشتهم وتلبية احتياجاتهم وهي تشكل عنصرا محفزا لهم لبذل المزيد من الجهد في عملية التنمية وأيضا اهتمت المؤسسات بالأجور لأنها تمثل جزءا كبيرا من تكلفة الإنتاج حيث أن هذه النسبة تختلف من مؤسسة لأخرى حسب استخدامها لعنصر العمل في عمليات التشغيل. وان زيادة الأجور تنعكس على المستهلك النهائي على شكل ارتفاع في الأسعار والتي قد تؤدي إلى انخفاض في حجم المبيعات أما إذا ما انتقلت الزيادة في الأجور إلى للمنتج فإن التكلفة تعوض إما بزيادة الإنتاج أو تخفيض نسبة هامش الربح ولذلك يجب على كل مؤسسة أن تحافظ على نظام عادل للأجور حتى تتمكن من الحصول على عائد مناسب للمساهمين وأجور عادلة للعاملين.

وللأجور تأثير هام على الجماعات والمنظمات حيث إن الأجور المرتفعة تزيد من القوة الشرائية للعمال وبالتالي تؤدي إلى التوسع الاقتصادي متضمنة توسيع الخدمات الحكومية وأيضا زيادة الأجور قد تؤدي إلى ارتفاع الأسعار ويترتب على ذلك انخفاض الطلب على بعض المنتجات وبالتالي قد يخفض عدد الوظائف المطلوبة لإنتاج هذه المنتجات مما يؤدي إلى تخفيض تكلفة العمل في هذه المنتجات.

2-5 مفهوم الأجر

نظرا لأهمية الأجر وتعدد الدراسات عن هذا الموضوع فقد تعددت مفاهيم الأجر، فالأجر هو ما يتلقاه العامل أو يحصل عليه لقاء خدمة ما (العدل، 2006).

والأجر هو كل ما يعطى للعامل مقابل عملة بموجب عقد عمل مكتوب أو غير مكتوب مهما كان نوع الأجر سواء كان نقدا أو عينا أو ما يدفع بالساعة باليوم أو بالأسبوع أو بالشهر ويشمل جميع الزيادات والعلاوات أيا كان نوعها (الحمداني، 2014)

وهو العنصر الرئيسي في قيام التعاقد بين العامل وصاحب العمل وهو السبب الذي يحفز العامل على العمل (الموسوي، 2007)

وأيضا هو كل ما يستحقه العامل لقاء عملة نقدا أو عينا مضافا إليه سائر الاستحقاقات الأخرى أيا كان نوعها إذا نص القانون أو عقد العمل أو النظام الداخلي أو استقر التعامل على دفعها باستثناء الأجر المستحقة عن العمل الإضافي (الزبيدي، 2011)

ونستطيع تعريف الأجر بأنه ما يحصل عليه العامل لقاء عمله.

3-5 اعتبارات الأجر

هناك عدة اعتبارات اقتصادية تنطوي عليها الأجر كونها ثمنا يدفع مقابل عمل وان للأجر جوانب نفسية وأخرى سياسية واجتماعية وأخلاقية:

1- الاعتبارات الاقتصادية

يرى (ناصر، 2004) أننا الأجر كالعلة له وجهان الأول يمثل تكلفة على المنتج والثاني دخل للعامل و أن هذا الأجر يمثل لصاحب العمل السعر الذي يقوم بدفعة مقابل توظيف احد عناصر الإنتاج وهو عملية اقتصادية بحثه بنفس منطق عملية الشراء حيث إن المشتري يحاول

الحصول على أكبر منفعة لقاء ما يدفعه من نقود وبهذا المعنى فإن العامل يبيع خدماته لكي يحصل على أعلى سعر ممكن حيث يرى belcher إن العمل كأى سلعة أخرى.

إلا أن هناك مجموعة من العوامل تجعل العمل ليس كأى سلعة أخرى فعنصر العمل لا نستطيع شراؤه كأى سلعة أخرى على أساس مواصفات الوزن أو الحجم وتختلف من شخص لآخر وحتى انه يختلف في نفس الشخص من وقت لآخر وبذلك لا نستطيع أن نعتبره كأى سلعة لان العمل لكي يعتبر سلعة لابد أن يخضع لعملية التبادل لقاء سلع وهذا غير ممكن. وبغض النظر عن وجهة نظر بلشير للأجور فإن الاعتبارات الاقتصادية يجب أن تتطوي على تأثير الأجور على الاقتصاد وعلى تأثرها بها وعلى العلاقة بينهم فإن الأجور تساعد في تنشيط الاقتصاد من خلال تنشيط الاستهلاك وبالتالي تنشيط الإنتاج والمتبقي من الأجور يستخدم لإنشاء استثمارات جديدة ومن ثم خلق فرص عمل ومصادر دخل إضافية وتطوير الاقتصاد الوطني وزيادة إمكانيته لدفع أجور مرتفعة وبالتالي تحسين الوضع الاجتماعي للأفراد (خديجة، 2009).

2- الاعتبارات الاجتماعية

ينظر الفرد إلى الأجر كونه مقياسا لقيمته في المكان الذي يعمل فيه ومن ثم قيمته في المجتمع أي أن الأجر يعكس المركز الاجتماعي للفرد ولأسرته ويعلق الأفراد آمالا باستمرار على زيادة الأجور ويفسر نظرة المجتمع للأفراد وما يستطيعون الحصول عليه من سلع وخدمات مما يدفع العاملين إلى بذل المزيد من الجهد لتحسين أداء العمل وبالتالي تحسين وضعهم الوظيفي والحصول على مزيد من الأجور وهذا ما يجعل الأفراد يقومون بتعديل وضعهم الوظيفي بعد الحصول على شهادات جديدة متوقعين أن يتحسن وضعهم الوظيفي والمالي (حامد، 2013).

3- الاعتبارات النفسية

يتأثر أداء الأفراد بمجموعة من العوامل النفسية التي تؤثر سلبيا أو ايجابيا على أداء الأفراد وهذه العوامل النفسية تتأثر بكثير من المتغيرات أهمها الأجر ولذلك بقدر ما تساهم الأجر بالحالة النفسية للأفراد بقدر ما يتحسن أدائهم، فإذا كانت الأجر غير قادرة على تأمين احتياجات العمال فستجعلهم في قلق وبالتالي يتأثر الأداء سلبيا لذلك يجب أن يزداد الاهتمام بالحالة المعنوية والنفسية للعمال من خلال تعويضات غير الأجر مثل المكافئة والحوافز لتحفيزهم على العمل وتكون على أسس عادلة وواضحة والابتعاد عن المعايير الشخصية في الحكم (ارزقي، 2000).

4- الاعتبارات السياسية

تتطوي الاعتبارات السياسية على دور الدولة فيما يتعلق بسياسة الأجر المطبقة في الدولة من خلال القوانين التي تصدرها وتتمثل أيضا الاعتبارات السياسية في دور النقابات في تحديد الأجر من خلال استخدام نفوذها في وقت التفاوض عند التعاقد مع الإدارة (الزعبي، 1995).

5- الاعتبارات الأخلاقية

تتطوي المسائل المتعلقة بالمكافئات والأجر على اعتبارات أخلاقية لذلك يجب مراعاة العدالة والمساواة بين الأفراد في الأجر والمكافئات. فعدم التحيز وعدم الرضا بالأجر ونظم التحفيز قد يدفع بعض العمال إلى الرشوة أو استغلال الوظيفة لمصالح شخصية (الحسون، 2004).

4-5 نظريات الأجور

لقد حظيت دراسة تحديد الأجور اهتماما كبيرا لدى المفكرين الاقتصاديين منذ القرن الثامن

عشر حيث ظهرت عدة نظريات في هذا الإطار ومنها:

5-4-1- نظرية حد الكفاف

يرى أنصار هذه النظرية أن مستوى الأجور يتحدد على مقدار السلع التي تكفي لعيش العامل وأسرته عند الحد الأدنى الممكن وان حركة العرض والطلب في سوق العمل كفيلة بالمحافظة على الأجور مدة طويلة عند الحد الأدنى للمعيشة اللازم للمحافظة على حياة العامل (غزلان، 2002).

وبحسب هذه النظرية إذا ارتفع مستوى الأجر عن الحد الأدنى الضروري للحياة وتحسنت حالة العمال المعيشية فان ذلك يؤدي إلى الإقبال على الزواج وزيادة إنجاب الأطفال ويزداد عدد العمال وبالتالي يزداد عرض العمل في السوق مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الأجور إلى الحد الأدنى من الأجور أو اقل منه ولكن الأجور لا يمكن أن تبقى طويلا في مستوى اقل من الحد الأدنى لان العمال في هذه الحالة لا يستطيعون إعالة أسرهم فيحجموا عن الزواج وتقل الولادات وينخفض عرض العمل في السوق ويرتفع الأجر إلى مستواه السابق أو أعلى منه وهكذا فان حركة العرض والطلب في سوق العمل تجعل الأجور تتراوح بين الحد الأدنى لها أو ما يعادل قيمة الحاجات الضرورية لمعيشة العامل (الفارس، 2015).

5-4-2 نظرية رصيد الأجور

تقوم هذه النظرية على أن رأس المال المتداول بين أيدي أصحاب رؤوس الأموال والذي يستخدم في دفع نفقات الإنتاج من أجور ومواد خام وغيرها وخاصة المخصص لدفع نفقات الأجور ثابت وبالتالي وتنص هذه النظرية على أن الأجور ثابتة وعدد العمال ثابت فإذا طالب العمال باجر

أعلى سوف ينخفض المال المخصص لدفع نفقات الإنتاج الأخرى وإذا انخفض الرصيد المخصص للإنتاج ستقل المواد المستخدمة في الإنتاج وبالتالي تنخفض الأرباح وقد يترك المنتج الإنتاج ويقل الطلب على العمال وتنخفض الأجور إلى ما كانت عليه والعكس ولذلك لابد أن تبقى الأجور ثابتة إلا أن الواقع ينفي ذلك لان الأجور قد تزداد بزيادة إنتاجية العاملين وتكون محفزة للعمال وبالتالي يزيد الإنتاج (السليمانى، 2016).

3-4-5 نظرية الإنتاج الحدية

ترى هذه النظرية أن الإنتاجية الحدية هي التي تحدد اجر العامل والفكرة هي أن المنتج يقوم باستخدام عنصر العمل إلى الحد الذي يتساوى فيها لإنتاجية الحدية للعامل مع التكلفة الحدية أي أن الأجر الذي يحصل عليه العامل في ظل المنافسة التامة يعادل إنتاجيته الحدية، وهذه النظرية بعيدة عن الواقع لوجود معايير أخرى تحدد الأجور لعدم وجود سوق منافسة تامة في الواقع (الحمداني، 2014).

4-4-5 نظرية العرض والطلب

يرى أصحاب هذه النظرية أن معدل الأجر يتحدد عند تقاطع منحنى عرض العمل مع منحنى الطلب عليه وهما بالضرورة يتقاطعان عند نقطة واحدة هي نقطة التوازن وبذلك فإن الأجور تتحدد على أساس التغير في قوى عرض العمل والطلب عليه وانه بناء على ردود فعل المنتجين فإن المعدل يعود باستمرار إلى الإنتاجية الحدية فإذا كانت مرتفعة يعين عمالا جددًا ويترتب على ذلك رفع الأجور وانخفاض الإنتاجية الحدية والعكس عند انخفاضها يسرح المنتجون جزء من عمالهم وعندئذ يتعادل معدل الإنتاجية واجر العامل ويحصل العامل على الأجر الذي يستحق لما يقدمه من إنتاج وافترضت هذه النظرية وجود منافسة تامة وهو الأمر البعيد عن الواقع واستبعده دور العمل النقابي في تحديد الأجر (رمضان، 2008).

5-4-5 نظرية المساومة الجماعية

وبحسب هذه النظرية يتحدد الأجر عن طريق التفاوض بين أرباب العمل والعمال ولان العامل الفرد ضعيف في موقفة التفاوضي فقد جاء دور النقابات العمالية من اجل التفاوض في تحديد أجور العاملين ويتطلب ذلك وجود نقابات عمالية قوية وغير متحيزة ووجود نظام معلومات متكامل لتقييم العمل بناء على توفر معلومات إحصائية عن الأجور والعمل ومعطيات أخرى خاصة بالاقتصاد القومي وسوق العمل (مجيد، 2007).

5-5 العوامل التي تستخدم كأساس لتحديد الأجور

أ- طريقة تحديد الأجر حسب الزمن حيث أن اجر العامل يتحدد على أساس الوحدة الزمنية من العمل التي يؤديها العامل (ساعة، يوم، أسبوع، شهر) وهذه طريقة سهلة الاستخدام ولا تثير الحساسية بين العمال الذين يؤدون نفس العمل إلا أنها لا تحفز العمال على بذل المزيد من الجهد حيث يحصل العامل الكفاء على نفس اجر العامل غير الكفاء طالما أن الأجر يتحدد حسب وقت العمل وهذا ما يسود معظم الدول النامية حيث يؤدي العمل بأقل جهد خلال وقت العمل المحدد ويحدث ذلك في حال وجود البطالة المقنعة (خديجة، 2009).

ب- طريقة تحديد الأجر حسب عدد الوحدات المنتجة وهذه الطريقة تربط بين اجر العامل وإنتاجه ويمكن أن تطبق على العامل الواحد أو على مجموعة عمال ويمكن أن يحدد للعمل وقت أو بدون وقت وأيضا العامل الذي ينتج أكثر يحصل على اجر أعلى والعامل الذي ينتج اقل يحصل على اجر اقل ويمكن أن يرافق هذا الطريقة مكافئات عندما يتحقق إنتاج بوقت اقل أو بنوعية أفضل وبذلك يحقق العامل المجتهد اجر أعلى ومستوى معيشي أفضل (علوان، 2007).

وهناك عوامل أخرى يتحدد الأجر عليها منها (الكردي، 2010؛ الموسوي، 2007):

- أ. مستوى الأداء أي يتحدد مستوى الأجر حسب مساهمته في العمل وحسب أدائه وتحقيقه لنتائج مرضية فكلما كانت معايير الأداء واضحة من حيث الكم والنوعية كان تحديد الأجر سهلاً.
- ب. الجهد المبذول تلجا المؤسسة إلى تقدير الأجر حسب الجهد المبذول ممثلاً بساعات العمل وصعوبته بالتالي ينال أجرة نظراً لأهمية الوقت واعتباره عنصر رئيسي في تحديد الأجر.
- ج. الإقدمية يتحدد الأجر حسب سنوات الخدمة في العمل.
- د. مهارات الموظف أي أن الموظف الذي يوجد لديه مهارات أكثر وينال أجراً أعلى من غير.
- هـ. صعوبة العمل وهو كل ما يعترض سبيل العمل وظروف العمل ووقت أدائه والأدوات المستخدمة وبيئة العمل فهنا الأجر يتناسب طردياً مع صعوبة ظروف العمل.
- و. درجة المسؤولية التي يتحملها العامل وهذا يتطلب اتخاذ قرارات حاسمة من العامل فكلما زاد تحمله للمسؤولية زاد أجرة.
- ز. تكاليف المعيشة حيث يجب الأخذ بعين الاعتبار في تحديد الأجر تكاليف المعيشة في الدولة.
- ح. ندرة القوى العاملة أي الوظائف التي يزداد الطلب عليها وهذه الوظائف تتقاضى أجوراً أعلى من التي يزداد عرضها في السوق وذلك تبعاً لقانون العرض والطلب الذي ينص على أنه كلما زاد المعروض من السلع قل سعرها والعكس صحيح.
- ط. مدى الأرباح التي تحققها المؤسسة فإذا كانت أرباح المؤسسة أعلى تكون قادرة على دفع أجور أعلى.

ي. القوة التي تتمتع بها نقابات العمال واتحاداتها حيث أن لها اثر واضح في تحديد الأجور وذلك بسبب المفاوضات التي تجري بين النقابات وأصحاب الأعمال بهدف المحافظة على عدم تآكل الأجور العمال وتناقصها بفعل التضخم أو المنافسة غير العادلة من قبل العمال الوافدين والتي تقبل بأي أجر.

ك. الجنس والقطاع والمستوى الإداري والمؤهل العلمي والحالة الاجتماعية والعمر.

6-5 أنظمة دفع الأجور والطرق المختلفة لتقييم الوظائف

لابد لأي مؤسسة جادة المحافظة على عناصرها الجيدة من خلال وضع نظام مقبول للأجور بحيث تتوفر فيه العدالة حتى يشعر العامل بان ما يتقاضاه يتناسب مع ما يقدمه من عمل ويتساوى مع نظرائه في المؤسسات المنافسة وإلا سوف يحاول العامل الانتقال إلى مؤسسات أخرى تكون فيها ظروف العمل والأجر أفضل وعلية تكمن أهمية وضع نظام عادل للأجور وهناك عدة أمور يجب مراعاتها لوضع نظام الأجور (كلثوم،2010).

أ. الاستقصاء والمسوح للتعرف على الوظائف الرئيسية إما بالوسائل المتاحة كالاستبيان أو الاتصال المباشر مع من لهم معرفة بهذا الأمر.

ب. تجمع الوظائف المتشابهة وتحديد الأجور المناسبة لها.

ج. تصويب الأجر السائد بناء على النتائج.

د. تقييم الوظائف وذلك لتحديد صعوبات العمل والمسؤولية التي يتحملها العامل والمهارة والمؤهل العلمي الذي تطلبه الوظيفة.

ويمكن وضع طرق التقييم في مجموعتين:

1- الطرق غير الكمية وهي:

1- طريقة ترتيب الأعمال

وهي من أقدم الطرق في تقييم الأعمال وتعتمد على تحديد الأهمية النسبية للعمل وعلى وجود الاختلاف بينها فنادرا ما توجد وظائف متشابهة في كل شيء وأساس هذه الطريقة هي المقارنة فيما بين الأعمال والوظائف باعتبار كل منها وحدة مستقلة دون النظر إلى مكوناتها الأساسية وتتطلب هذه الطريقة توصيف دقيق لكل عمل وبناءا على هذه الطريقة يتم ترتيب الأعمال أو الوظائف ترتيبا تصاعديا أو تنازليا حسب أهمية الوظيفة حيث يوضع العمل الأهم في التسلسل الأعلى والعمل الأقل أهمية في التسلسل الأخير بحيث تعتبر هاتين الوظيفتين معيار لبقية الوظائف التي يتم توزيعها لاحقا وهذه طريقة سهلة وبسيطة ولكنها تصلح للمنظمات صغيرة الحجم ولا تظهر درجة الاختلاف بين الوظائف والأعمال (بياسي، 2004).

2- طريقة التدرج (التصنيف)

ويتم تصنيف الوظائف إلى مجموعات تمثل كل منها درجة (درجة أولى، ودرجة أو حسب فئات محددة تشترك في واجبات ومسؤوليات تشبه بعضها (وظائف إدارية، ووظائف استشارية) وتنتهي بسلسلة من الدرجات والفئات تمثل كل مجموعة صفات العمل الذي يقوم به الفرد من (مهارات ومتطلبات ذهنية ومتطلبات جسدية) وتتطلب هذه الطريقة تحليل جميع المسؤوليات في الدرجة ومن ثم تحديد الأجر لكل درجة وتتميز هذه الطريقة بسهولة وانخفاض تكلفتها ولكن قد يصادفتشابه وصف وظيفة بأخرى ولا تتحقق العدالة حيث قد تختلف الأهمية للوظيفة في نفس الدرجة (سقف الحيط، 1996).

2- الطرق الكمية وهي:

1- طريقة النقط

وهي من أكثر الطرق استخداما ومن أقدمها في تقييم الأعمال حيث أنها تعتمد على المكونات الداخلية للعمل ويتم فيها تحديد العمالة المراد تقييمها وتوصيفها وتقسيمها إلى مجموعات متشابهة ومن ثم تحديد العوامل الأساسية المكونة للأعمال المراد تقييمها فمثلا الوظائف الإشرافية العليا يتم اختيار العوامل التالية (المسؤولية عن التخطيط والمسؤولية عن الإشراف والمسؤولية عن البحث والخبرة) مع تفصيل كل عامل فيهم وتصنيف العوامل المكونة لكل الوظائف والأعمال (عامل المهارة والمسؤولية والمجهود وظروف العمل) ومنها تحديد العوامل الفرعية المتفرعة من العوامل الرئيسية وتعريفها ثم تقسم العوامل الفرعية إلى رتب مثال لتوضيح العامل الرئيسي (المهارة) العامل الفرعي (الثقافة ودرجة التعليم) المراتب (متعلم مرتبة 1) ثم عملية التقييم ومن مزاياها أنها تمكن من تحويل النقاط إلى اجر بسهولة ومن عيوبها صعوبة إيجاد عوامل واحدة شاملة لجميع الأعمال المراد تقييمها (ابوتايه، 2004).

2- طريقة مقارنة العوامل

تعتبر من الطرق الأساسية المستخدمة في عملية التقييم وفي هذه الطريقة يتم تحديد عوامل التقييم وتعريفها بشكل دقيق وأكثرها استخداما (المتطلبات الجسدية والمتطلبات الذهنية والمسؤولية وظروف العمل) ومن ثم تحديد الأعمال الرئيسية في المنشأة وان تكون من مختلف المستويات الوظيفية في المنشأة ثم تحديد أجور الوظائف والأعمال الرئيسية وبعدها يتم توزيع اجر كل وظيفة رئيسية على عوامل التقييم تبعا للأهمية النسبية لكل وظيفة بحيث يعطى العامل الأهم الجزء الأكبر من الأجر والأقل أهمية جزء اقل من الأجر ومن ثم وضع الوظائف في خريطة مقارنة العوامل وهو عبارة عن جدول يحتوي في السطر الأول على عوامل التقييم (المسؤولية

والمهارة والمجهود العقلي والجسدي وظروف العمل) وفي العمود الأول قيم هذه العوامل وتكون فيه قيمة صغرى اقل من أدنى قيمة لعوامل التقييم وقيمة كبرى أعلى من اكبر قيمة لعوامل التقييم مثلا (١٠٠ اقل من أدنى قيمة إلى ٥٠٠ أعلى من اكبر قيمة) وذلك لتغطية كافة الوظائف الأخرى في المنظمة بعد ذلك تقييم باقي الأعمال في المنشئة بناء على خريطة مقارنة العوامل (ناصر، 2004).

7-5 أنواع الأجور

يسبق وضع الأجور كثير من الدراسات المطلوبة لتقييم العمل والظروف المحيطة به من حيث التوضيح والتصنيف والتقييم ومن حيث الأطراف المعنيون بالأجور من مستهلكين ومنتجين والمجتمع ككل لذلك لابد أن يأخذ الأجر صورا وأنواعا متعددة ومنها:

1-الأجر النقدي

ويتمثل في المبلغ الذي يحصل عليه العامل مقابل العمل الذي يقوم به ويعتبر أهمما يتقاضاه العامل باعتباره له تأثير على العامل أكثر من أي حافز آخر وله قسمان (خديجة، 2009):

أ- الراتب الإجمالي وهو يحدد للموظف بحسب الدرجة أو الفئة التي ينتمي لها.

ب- الراتب الصافي وهو المبلغ الذي يقبضه العامل فعليا ويكون اقل من الأجر الإجمالي باعتبار الراتب الإجمالي يتضمن الخصومات والضرائب والرسوم المقتطعة منه.

2-الأجر العيني

وهو مكمل للأجر النقدي وتقدمة المؤسسات على شكل مزايا أو خدمات تقدم لموظفيها ومن الأمثلة عليه الغذاء المجاني أو السكن أو المدارس المجانية داخل المصنع ويلاحظ أنه هذه الخدمات تقدم مقابل رسوم رمزية لا تمثل كلفتها الحقيقية (الزعيبي، 1995).

3 - الأجر الاسمي والأجر الحقيقي

فالأجر الاسمي هو المبلغ الذي يأخذه العامل مقابل عمله أما الأجر الحقيقي فهو مقدار السلع والخدمات التي يمكن للعامل أن يشتريها من أجره الاسمي (النقدي) (صبيح، 2015).

4 - الأجر بالقطعة

أي أن يعطى الأجر على حساب وحدات الإنتاج المنتجة من قبل العامل أو على أساس زمني شهري أو أسبوعي (الحسون، 2004).

5 - الأجر المعيشي والاقتصادي

الأجر المعيشي (الحد الأدنى من الأجر) وهو الأجر الذي يأخذه العامل على أساس اجتماعي أما الأجر الاقتصادي فهو الذي يقدر على أساس إنتاجية العامل (ناصر، 2004).

6 - الأجر الإضافي

وهو الأجر الذي يدفع مقابل العمل الذي يقوم به العامل بعد ساعات العمل العادية التي ينتهي فيها عملة الأساسي ويكون هذا الأجر أعلى من الأجر المعتاد لان العمل بعد ساعات العمل الأساسية يكون فيه إرهاق وإجهاد للعامل فوق طاقته أو يحمله نفقة جديدة كان يتناول وجبة إضافية (وهيبة، 2008).

7 - الأجر الأجل

وهي المكافئة التي يحصل عليها العامل عند انتهاء خدمته وترتبط عادة بمدة الخدمة (الكردي، 2010).

8-5 المشاكل والتحديات التي تواجه وضع نظام عادل للأجور:

إن تطبيق نظام عادل للأجور ينطوي على كثير من التحديات والمشاكل منها (ارزقي،

2000؛ العمري، 2013).

تحديد الأجر العادل فالعدالة مفهوم نسبي يختلف من بلد لآخر ومن شخص لآخر ومن وقت لآخر وهنا لابد من التفريق بين العدالة والمساواة فيجب أن تعطى أجورا متساوية للأعمال المتشابهة ويجب أن لا يشعر العامل بعدم المساواة حتى لا يصاب بالإحباط حتى ولو كان أجره كافيا.

أ- العلاقة بين الأجر والمؤهل والأجر والعمل وهذا يحدث في غياب الوصف الوظيفي للأعمال ويتم اللجوء إلى المؤهل العلمي لتحديد الأجر إذا كان المؤهل عالي يكون الأجر أعلى حتى ولو لم يكن المؤهل له علاقة بالعمل أو أن العامل الأقل مؤهلا يقوم بنفس الأعمال التي يقوم بها العامل المؤهل وهذا أمر محبط للعامل ويقلل من الإنتاجية فالأساس أن يعطى الأجر على أساس العمل وليس على أساس المؤهل العلمي.

ب- التضخم في الأسعار يجب إن يؤمن الدخل حياة كريمة للعاملين ويكفي لمتطلبات الحياة الضرورية إلا أن زيادة الأسعار بشكل مستمر تضيف عبئا عليها وهنا يجب إن تواكب الأجور الزيادة المستمرة في الأسعار وبالمقابل يجب تعويض ذلك بزيادة الإنتاج.

الدراسات السابقة

المبحث السادس: الدراسات السابقة

6-1 الدراسات السابقة:

تشكل الدراسات السابقة احد المرتكزات الرئيسية المهمة لأي دراسة قادمة، ولعل أهميتها تكمن في أنها تزود الباحثين بمؤشرات دقيقة عما انتهى إليه الباحثين السابقين، والذي بدوره سيمنع التكرار والتداخل مستقبلا، إضافة إلى أنها توثر للباحث عن المسارات التي تعثر بها الآخرون وتلك التي حققوا بها نجاحات متميزة . كما أنها تقدم للباحثين فوائد ما توصلوا إليه من استنتاجات وتوصيات ومقترحات تفيدهم في سعيهم الجديد . وفيما يلي عرض لعدد من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة .

1- الدراسات العربية:

1- دراسة صبيح (2015) بعنوان تحليل العلاقة بين معدلات التضخم والأجور الحقيقية في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (2004-2013).

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين معدلات التضخم مقاسا بالرقم القياسي لأسعار المستهلك وبين معدلات الأجور الحقيقية للعاملين باجر في الاقتصاد الفلسطيني، من خلال الكشف عن اتجاهاتها وتطورها خلال الفترة (2004-2013). وقد اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي في تحليل علامات معدلات التضخم والأجور المنشورة في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. كما اعتمد الباحث التحليل القياسي من خلال تحليل ارتباط بيرسون لاختبار فرضيات الدراسة والوصول إلى النتائج، وتحليل علاقة الارتباط بين الرقم القياسي لأسعار المستهلك والأجور الحقيقية للعاملين باجر في الاقتصاد الفلسطيني للفترة محل الدراسة، وتوصل الباحث إلأهم النتائج المتمثلة إلى وجود علاقة ارتباط عكسية قوية بين الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل الأجر

الحقيقي، وان معدلات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني متمثلة في الرقم القياسي لأسعار المستهلك تزداد بمعدلات اكبر من الزيادة في معدلات الأجور الاسمية (اليومية) مما انعكس في انخفاض معدلات الأجور الحقيقية. وقد أوصى الباحث إلى ضرورة ربط الأجور الاسمية (النقدية) بجدول غلاء المعيشة، واتباع سياسة اقتصادية لتحفيز قاعدة الإنتاج المحلي وتوسيعها وزيادة العرض من السلع والخدمات لمقابلة لطلب المحلي وأكد على دور الحكومة من خلال الرقابة على أسعار السلع المحلية والمستوردة منها، وأوصى الباحث إلى ضرورة إنشاء أسواق استهلاكية تكون أسعارها في متناول الجميع خاصة أصحاب الدخل المحدود.

2- دراسة ذو النون (2009) بعنوان اثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على معدل

الأجور في السودان.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم نظريات لأجور التي توضح متطلبات تحديد الأجور والعوامل المؤثرة عليها، وتأثير بعض المتغيرات الاقتصادية على الأجور واتجاه العلاقة بهدف صياغة نموذج قياسي والذي ضم خمس دوال هي: أجور القطاع العام، والأسعار، والإنتاج، والطلب على العمال، والسياسة النقدية. حيث أن الأجور تمثل السياسة الداخلية، ويمثل الإنتاج السياسة الاقتصادية الكلية، والسياسة النقدية ممثلة بعرض النقد، والطلب على العمال ممثل بعرض العمل. وقد استخدم الباحث طريقة المربعات الصغرى ذات الثلاث مراحل. وجاءت التقديرات متنسقة مع النظريات الاقتصادية. وقد أوصى الباحث بالاهتمام بالبطالة لما لها من اثر سالب على الاقتصاد، وضرورة ربط زيادة الأجور بزيادة الإنتاج، ووضع سياسة مناسبة لسعر الصرف الذي بدوره يؤثر على عرض النقد وبالتالي على التضخم. وعدم تمويل الزيادة في الأجور تمويلا تضخيميا اعتمادا على النظام المصرفي لأنه يؤدي إلى زيادة الأسعار، ومنه إلى ارتفاع تكاليف

المعيشة ومن ثم إلى تآكل الأجور، وأوصى إلى ضرورة ربط الحد الأدنى للأجور بنفقات المعيشة تقاديا الى مشاكل التضخم التي تعمل على فقدان القيمة الحقيقية للأجور.

3- دراسة خديجة (2009) بعنوان علاقة التضخم بالأجور في الجزائر.

هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة السببية بين التضخم و الأجور في الجزائر خلال الفترة ما بين (1970-2005) وتأثير بعض المتغيرات الاقتصادية على الأجور وهي البطالة والإنتاج ونظام السوق المفتوح من خلال استخدام نموذج طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين وقد بينت الدراسة إلى وجود علاقة سببية بين التضخم والأجور بحيث أن التغيير في معدل التضخم بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير معدل الأجور (0.36) وهذا يفسر جمود سياسات الأجور الذي اتسمت به الجزائر في تلك الفترة أما المتغيرات الأخرى فقد كان لها دور ضئيل على معدل الأجور وفشل نموذج التصنيع المعتمد على نموذج واحد المتمثل في نشاط قطاع المحروقات في إحداث التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة وقد أوصى الباحث بضرورة تنويع هيكل الإنتاج للوصول إلى التنمية المرغوبة ووضع نظام اجر عادل وربطة بمعدل التضخم.

4- دراسة الحسون(2004)، هيكل ومحددات الأجور في الصناعة الفلسطينية

وأثرهما على القدرة التنافسية.

هدفت الدراسة إلى تقدير دالتي الأجر وكفاءة الأجر في الصناعة الفلسطينية، وذلك بتحليل أهم المؤشرات الاقتصادية المؤثرة على الأجور، من خلال دراسة مدى تأثير كل من إنتاجية العامل، ومتوسط اجر العامل، وإنتاجية الدولار المنفق عليه، وحصصة العامل في رأس المال، وحصصة تكلفة العمل في مجمل تكاليف الإنتاج على المتغير المستقل وهو الأجور للذين يعملون في الصناعة الفلسطينية، وقد اتبع الباحث المنهجين الوصفي والمنهج الكمي وذلك بتقدير دالة الانحدار للبيانات لتقدير دالتي الأجور وكفاءة الأجر، وقد بينت نتائج الدراسة إلى انخفاض تأثير

كل من المتغيرين الأجر وحصته في رأس المال على متوسط الأجر في الصناعة ككل، ووجود تأثير على الأجر للإنتاجية والتكاليف.

2- الدراسات الأجنبية:

1- دراسة (ivanova (2016)

Analysis of the nature of cause-and-effect relationship between inflation and wage in Russia(2003-2014).

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة السببية بين التضخم والأجر في روسيا خلال الفترة ما بين (2003-2014) حيث استخدم الباحث الطرق القياسية الإحصائية استناداً إلى البيانات الواردة في مركز البيانات الروسي وقد ركز في دراسته على التضخم من خلال دراسة أسباب التضخم في روسيا والتي كانت أهمها أولاً التضخم الناتج عن التكاليف والتضخم الناتج عن جذب الطلب وعلاقته بمستويات الأجر في روسيا خلال الفترة محل الدراسة وقد أظهرت الدراسة إلى وجود علاقة سببية قوية بين التضخم والأجر وضرورة معالجة الأسباب الرئيسية المؤدية إلى التضخم في روسيا وربط الأجر بارتفاع الأسعار.

2- دراسة (Webber,Kumar (2009)

Real wages ,inflation ,and labor productivity in Australia

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة السببية بين الأجر الحقيقية والتضخم وإنتاجية العمال في استراليا ما بين الفترة (1965-2007) ومن خلال اختبار السببية (جرانجير) بينت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين الأجر الحقيقية ومعدل التضخم ووجود علاقة طويلة المدى بين الأجر والتضخم على الإنتاجية.

3- دراسة (2011) Josheski

Causal relationship between wage and prices in UK

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة السببية بين الأجور والأسعار في المملكة المتحدة وقد استخدم الباحث اختبار OLS لإظهار العلاقة بين المتغيرين محل الدراسة حيث خلصت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين الأجور الحقيقية ومعدل الأسعار والمتمثل في مؤشر أسعار المستهلك فإذا زادت الأسعار بنسبة 1% فإن الأجور متوقع أن تزيد بنسبة 1% .

4-دراسة (2016) Porcellacchia Wage-Price dynamics and structural in Japan

هدفت الدراسة إلى دراسة فعالية العلاقة السببية بين الأجور والأسعار في اليابان في الفترة ما بين (1992-2014) حيث تناول الباحث عدة متغيرات لدراسة مدى تأثيرها على الأجور وهي مؤشر أسعار المستهلك (التضخم)، والنتاج المحلي الإجمالي، وإنتاجية العمال، والبطالة كمتغيرات مستقلة من خلال منحنى فلييس لبيان أثرها، وقد بينت الدراسة إلأن بالرغم من استهداف اليابان إلى التضخم ومحاولة تخفيض الأسعار إلا أن الأجور الحقيقية في انخفاض وهذا ما يبين حقيقة مدى تأثير التضخم على الأجور والعلاقة بينهم طردية.

5 - دراسة (2001) Braumann High inflation and real wages

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة السببية بين التضخم المرتفع والأجور الحقيقية وقد اتبع الباحث المنهج الكمي القياسي لتحليل طبيعة العلاقة باستخدام طريقة المربعات الصغرى، وتشير نتائج الدراسة إلى إن الأجور الحقيقية قد شهدت هبوطا حادا خلال فترات ارتفاع معدلات التضخم، وتأثير انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على معدلات الأجور، وقد تساهم ارتفاع معدلات التضخم إلى ارتفاع معدل الفقر، لذلك يقترح الباحث إلى ضرورة وضع نظام متوازن وعادل للأجور وربطة بمعدلات التضخم المرتفع.

6-2 ما يميز هذه الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

لقد تناولت الدراسات السابقة اختبار تأثير التضخم والناجح المحلي الإجمالي والبطالة والإنتاجية على الأجور. وقد استفادة هذه الدراسة من الدراسات السابقة المنهجية المتبعة والأدبيات المستخدمة.

وتميزت هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات أنها تعد الدراسة الأولى حسب أدنى حد علم

للباحث التي تميزت بدراسة اثر التضخم على الأجور في الأردن للفترة (1990-2014) .

الفصل الثالث : الأجور في الأردن

1-7 الأجور في الأردن

اتبعت الحكومة الأردنية في الأعوام الماضية إلى مبدأ زيادة رواتب العاملين وأجورهم وذلك لتقليص الفرق في الأجور في القطاع العام ووضع أسس للأجور في القطاع الخاص. كما سعت الحكومة الأردنية لتخفيض اثر تآكل الأجور من خلال الزيادات المتعاقبة على الرواتب والأجور، وتحريك الحد الأدنى للأجور في القطاعين العام والخاص كلما رأيت حدوث ارتفاع في أسعار المستهلكين إلى الحد الذي يخل فيه التوازن بين الأسعار والأجور.

إن تحريك الأجور يجب أن ينسجم مع إنتاجية العمل من ناحية ومع حركة الأسعار من ناحية أخرى، لكي تكون فعلية من جهة وإيجابية في تأثيرها على الاقتصاد الوطني من جهة أخرى.

2-7 سياسة الأجور في الأردن

تبعاً للنظام الاقتصادي الأردني فان سياسة الأجور السائدة تنقسم إلى قسمين:

1- نظام الأجر في القطاع العام.

أ- نظام الخدمة المدنية.

يخضع لنظام الخدمة المدنية غالبية الموظفين المدنيين وبشكل خاص الموظفين الذين يعملون في مختلف الوزارات والدوائر الحكومية وقد أجريت على أجور العاملين في نظام الخدمة المدنية كثير من التعديلات والتغييرات بهدف تطبيق مايسمى بتعديل الأجور، من خلال رفعها لمستويات الموظفين الحكوميين المشمولين بأحكام نظام الخدمة المدنية كل ذلك للانسجام مع التطورات الحاصلة في سوق العمل المحلي، والارتفاع المستمر في الأسعار ومن اجل تحسين مستويات الأجور ورفع المستوى المعيشي لموظفي القطاع العام (ديوان الخدمة المدنية، 2015).

ب- نظام المؤسسات الحكومية المستقلة.

نظرا للتوسع الاقتصادي الوطني ولعدم قدرة نظام الخدمة المدنية لتلبية احتياجات ومتطلبات رفع مستويات الأجور للعاملين الحكوميين وكذلك عدم الرغبة في إجراء تعديلات جوهرية على مستويات الأجور للموظفين الحكوميين فقد لجأت الحكومة الأردنية فيما بعد إلى أسلوب جديد يتمثل في إنشاء مؤسسات حكومية مستقلة لا تخضع لنظام الخدمة المدنية لكنها تخضع لأنظمة وقوانين خاصة بكل منها إضافة إلى مستوى اجر متفاوت وأعلى في مجملتها مما يكون في نظام الخدمة المدنية، وذلك بهدف استقطاب العاملين الأردنيين على اختلاف درجاتهم للعمل ضمن المؤسسات الحكومية المحدثة.

وقد نتج عن هذه السياسة فروقات ملحوظة في مستويات الأجور في القطاع العام وتزايدت هذه الفروقات بين العاملين الحكوميين مما أدبلى حدوث آثار سلبية على كفاءة العامل بشكل عام وقدرته على التفاعل مع تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأردن (عبدالله، 2014).

2- نظام الأجور في القطاع الخاص

يختلف نظام الأجور في القطاع الخاص عنه في القطاع العام. فالأجور في القطاع الخاص تخضع وتتأثر بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة. مما يجدر الإشارة إليه في القطاع الخاص تلك الحرية التي تتمتع بها مؤسساته دون تدخل من جانب الحكومة، ونتيجة لذلك يتم تحديد الأجور في هذه المؤسسات تبعا لقرارات إدارية خاصة بكل مؤسسة فيها. على الرغم من نص قانون العمل الأردني " على تفويض صلاحيات لوزير العمل باتخاذ الإجراءات الضرورية واللازمة لإقرار حد أدنى للأجور في الأردن. ولكن هذا لا يعني أن الأجور السائدة في الأردن خاصة في القطاع الخاص لا تتأثر بالسياسة الحكومية في مجال الأجور والحقيقة أن القطاع الخاص يتأثر بالسياسة الحكومية حتى ولو كان بشكل غير مباشر. ويرجع ذلك إلى أن

القطاع الحكومي هو اكبر مشغل للقوى العاملة الأردنية، وهذا يجعل مستوى الأجور في القطاع الخاص يتأثر بتوجيهات قرارات الحكومة الصادرة في هذا المجال، إضافة إلى أن الحكومة تعتبر من اكبر المساهمين في العديد من المؤسسات في القطاع الخاص التي تتميز بكون حجمها أو أنها ذات صبغة إستراتيجية للاقتصاد الوطني (العمرى وابوتايه، 2013).

3-7 مقارنة الأجور في القطاع العام والقطاع الخاص

في القطاع الخاص يتحدد الأجر على ضوء ميكانيكية العرض والطلب في سوق العمل، حيث يكون في القطاع الخاص الحرية المطلقة في تحديد أجور العاملين فيه دون أن تتدخل الحكومة إلا في حالات نادرة ومحددة.

ولكن في القطاع العام يخضع بدوره لنظام الخدمة المدنية والمؤسسات الحكومية المستقلة، حيث لم تكن هناك صعوبة في الحصول على معلومات في هذا القطاع على عكس القطاع الخاص الذي كانت هناك صعوبة في الحصول على معلومات حول الأجور خاصة الشركات والمؤسسات.

ويعزى ذلك إلى أن الكثير من المؤسسات الخاصة ليست لديها سياسة محددة تجاه الأجور، وإذا لم تتوفر هذه السياسة تكون غير موثقة ولذلك يتعذر استعراض تطور الرواتب والأجور في القطاع الخاص الأردني.

ومع كل ذلك هنالك محاولات للمقارنة بين رواتب القطاع العام والخاص حسب المؤهل عند بداية العمل بناء على ما يسمى "ظاهرة تسعير الشهادات" حيث يتم تعيين الموظفين في الأجهزة الحكومية المدنية للعمل في وظيفة ما. بناء على أساس مؤهله وسنوات الخبرة لديه.

بينما في القطاع الخاص يتم تعيين الموظفين في مؤسساته على أساس مؤهله، وأهمية الوظيفة التي يقوم بها، وموقعها من الهيكل التنظيمي، وعلى مدى مساهمتها في تحقيق أهداف المؤسسة.

ولابد من التنويه إلى أن هناك تأثير متبادل بين القطاع العام والخاص فإذا زادت أجور القطاع الخاص الذي يؤدي إلى استقطاب الموظفين من القطاع العام، فإن القطاع العام يقوم بدورة إلى الاستجابة إلى هذا التأثير والعكس صحيح .

جدول(1)

متوسط اجر العاملين في القطاع العام والخاص (1990-2014) دينار أردني

السنة	متوسط أجور العاملين في القطاع العام	متوسط أجور العاملين في القطاع الخاص
1990	153	163
1991	163	160
1992	176	172
1993	184	180
1994	214	191
1995	221	197
1996	229	204
1997	237	212
1998	245	221
1999	250	193
2000	261	202
2001	268	205
2002	274	213
2003	291	211
2004	301	210
2005	313	234
2006	321	257
2007	352	376
2008	400	321
2009	412	338

365	432	2010
390	461	2011
404	495	2012
432	518	2013
417	549	2014

المصدر: بيانات وزارة العمل ودائرة الإحصاءات العامة (٢٠١٥).

من الجدول رقم (1) يلاحظ أن متوسط اجر العاملين في القطاع العام والقطاع الخاص عام 1990 كان 153 ، 163 دينار على التوالي، ثم ازداد ليصل إلى 221,197 دينار على التوالي وذلك بسبب الزيادة المضطردة في معدلات التضخم . وتوالت الزيادة في معدلات الأجور للعاملين في القطاعين العام والخاص لتصبح عام 2000، 261 دينار للقطاع العام و 202 دينار للقطاع الخاص، وفي عام 2010 ازدادت الأجور بصورة ملحوظة حيث أصبحت معدلات الأجور 365، 432 دينار على التوالي، وفي عام 2014 ازدادت أيضا وبصورة ملحوظة لتصبح 549 دينار للقطاع العام و 417 دينار للقطاع الخاص، وهذه الزيادة المضطردة في معدلات الأجور في القطاعين عاندا للزيادة الملحوظة في حجم الناتج المحلي الإجمالي من جهة والى ارتفاع معدلات التضخم في العقدين الأول والثاني في القرن الحادي والعشرين والناتج عن ارتفاع تكاليف الطاقة.

4-7 الحد الأدنى للأجور في الأردن

يعتبر الحد الأدنى للأجور مطلب لجميع العاملين والنقابات العمالية، حيث يرى أصحاب النقابات أن إقرار حد أدنى للأجور بمستوى عادل يؤدي إلى رفع مستويات المعيشة للفقراء، ويساعد على تقليص الفوارق بين الفئات العمالية المختلفة، مما يؤدي إلى تحقيق عدالة في توزيع الدخل بين الأفراد وإنصاف فئات مظلومة من العمال، خاصة الذين يعملون بأجور منخفضة لا تلبى الحد الأدنى لمستوى المعيشة في ظل غلاء الأسعار خاصة السلع الأولية التي تحتاجها كل أسرة (دائرة الإحصاءات العامة، 2014).

والحد الأدنى للأجور هو أدنى مبلغ من المال يتقاضاه العامل كأجر مقابل العمل (في الشهر أو اليوم أو الساعة). وقد عرفت منظمة العمل الدولية الحد الأدنى للأجور بأنه اقل مبلغ يتوجب دفعة للغالبية العظمى من العمال في دولة معينة لقاء العمل لمدة ساعة أو يوم أو شهر على أن يتم تحديد هذا المبلغ على ضوء تغطية الاحتياجات الأساسية للعامل وأفراد عائلته تبعاً لمستوى الشروط الاقتصادية والاجتماعية السائدة في تلك الدولة (وزارة العمل، 2014).

وفي الأردن فقد طالبت النقابات العمالية الحكومة بوضع حد أدنى للأجور، نظراً للارتفاع المستمر في الأسعار وانخفاض المستوى المعيشي وانخفاض القدرة الشرائية، ومع زيادة أعداد البطالة لانخفاض الأجور فقد تم في عام 1999 وضع حد أدنى للأجور بمقدار 80 دينار لجميع العمال الخاضعين لقانون العمل، ومن ثم تم رفع الحد الأدنى للأجور إلى 85 دينار في عام 2002، ولكن مع ازدياد غلاء المعيشة نظراً لارتفاع الأسعار وعزوف الأيدي العاملة الأردنية عن العمل لتدني مستويات الأجور فقد تم رفعة إلى 95 دينار لجميع العاملين والخاضعين لقانون العمل في عام 2005، ومع تزايد الفجوة بين الأجور وارتفاع الأسعار فقد تزايدت المطالبات العمالية بزيادة الحد الأدنى للأجور ليصل في عام 2006 إلى 110 دينار وتم تعديل هذا القانون في عام 2008 وتحديد الحد الأدنى للأجور بحد أدنى مقداره 150 ديناراً لجميع العاملين الخاضعين لقانون العمل باستثناء عمال المنازل والعاملين في قطاع مهنة الملابس فقط ووضع حد أدنى لهم بمقدار 110 دينار، وفي عام 2012 تم رفع الحد الأدنى للأجور نظراً لاستمرار ارتفاع الأسعار وزيادة البطالة إلى 190 ديناراً للعمال الخاضعين لقانون العمل باستثناء عمال المنازل والعمال في المناطق الصناعية المؤهلة، وما زالت البحوث جارية بين الحكومة ونقابات العمال لرفع الحد الأدنى للأجور وربطه بمعدلات التضخم والجدول رقم (2) يوضح تطور الحد الأدنى للأجور في الأردن.

جدول (2)

تطور الحد الأدنى للأجور في الأردن

السنة	الحد الأدنى للأجور
1999	80 دينار، لجميع العمال الخاضعين لقانون العمل.
2002	85 دينار، لجميع العمال الخاضعين لقانون العمل.
2005	95 دينار، لجميع العمال الخاضعين لقانون العمل.
2006	110 دينار، لجميع العمال الخاضعين لقانون العمل.
2008	150 دينار، لجميع العمال باستثناء عمال المنازل والعاملين في قطاع مهنة صناعة الملابس 110 دنائير.
2012	190 دينار، لجميع العمال باستثناء عمال المنازل والعاملين في المنازل والعاملين في المناطق الصناعية المؤهلة.

المصدر : بيانات وزارة العمل (2015).

الفصل الرابع : المنهجية والتحليل القياسي

1-8 منهجية الدراسة:

قامت الدراسة من خلال هذا الفصل التطرق إلى التعريف بالمنهج الأمثل الذي سيخدم الدراسة، بالإضافة إلى التعريف بالمتغيرات الاقتصادية التي تم اختيارها وسبب اختيارها مع الإشارة إلى مصادرها، وتوضيح الاختبارات الإحصائية التي تخدم متطلبات الدراسة والتي تم إدراجها، وأخيراً تبيان النتائج المتحصل عليها والاستنتاجات لتستخلص في الأخير مجموعة من التوصيات.

2-8 مصادر جمع المعلومات:

وتم الرجوع في جمع البيانات إلى المصادر التالي:

- المصادر الثانوية: التي تتعلق بتغطية الإطار النظري للدراسة، والتي تم جمعها من الكتب والدوريات والمجلات العلمية المحكمة والرسائل الجامعية الدراسات السابقة بموضوع الدراسة.

- المصادر الأولية: والمتعلقة بالبيانات والتي تم الحصول عليها من نشرات وزارة المالية.

3-8 الاختبارات المستخدمة:

بسبب التطور في مجال الاقتصاد القياسي وتحليل السلاسل الزمنية، فقد اهتمت الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية باستقرار أو عدم استقرار تلك السلاسل، وخاصة بعدما نشر (Nelson & Plosser (1982) دراستهما التي أكدوا فيها أن معظم السلاسل الزمنية الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية تحتوي على جذر الوحدة (Unit Root) أي أن معظم السلاسل الزمنية غير مستقرة (Non-Stationary)، وبالتالي فإن تطبيق الأساليب القياسية التقليدية على بيانات غير مستقرة إحصائياً سيؤدي إلى إظهار نتائج غير دقيقة أو زائفة، لذلك ستقوم الدراسة الحالية بتطبيق

اختبارات جذر الوحدة مثل اختبار ديكي فولر (Dickey-Fuller) وفليبس بيرن (Phillips Peron)، للتأكد فيما إذا كانت هذه البيانات للمتغيرات المدروسة مستقرة أم غير مستقرة.

وعند التثبت من وجود جذر الوحدة (Unit Root) في السلاسل الزمنية فيمكن الكشف عن ما إذا كان لديها اتجاه (Trend) أم لا، والمتوفرة ضمن أشكال اختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey-Fuller)، مع تحديد عدد سنوات الإبطاء لمعرفة هل يحتوي اتجاه أم لا، بحيث يتم إدخاله في حالات إجراء عمليات الانحدار المختلفة، لأن وجود اتجاه في البيانات للمتغيرات الداخلة في نموذج اقتصادي سيؤدي إلى ظهور أثر ذلك الاتجاه في معاملات المتغيرات الأخرى، وإذا كانت السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى نأخذ الفرق الأول وبعاد اختبار الاستقرار مرة أخرى، فإذا لم تكن مستقرة نأخذ الفرق الثاني وهكذا، إلى أن تصبح السلسلة الزمنية الواحدة تتصف بالاستقرار، وعادة لا يتحقق استقرار السلاسل الزمنية إلا بفترات إبطاء أعلى من الدرجة الأولى، لذلك فإن اختبار ديكي فولر لفترة الإبطاء الأولى قد لا تكون مناسباً لإظهار استقرار السلاسل الزمنية، لذلك ستستخدم هذه الدراسة أحد أشكال الاختبار الذي يوفر فترة إبطاء أعلى مثل (Augmented Dickey-Fuller) و (Phillips & Perron).

1- اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test):

غالباً ما تتسم البيانات الاقتصادية بوجود تغيرات هيكلية تؤثر على درجة استقرار السلاسل الزمنية، لذا يعد تحديد درجة الاستقرار مهماً قبل اختبار العلاقات بين المتغيرات، حيث يتطلب ذلك عدم استقرار البيانات وتكاملها من نفس الدرجة (السحياني، ٢٠٠٧)، فإذا كانت سلسلة الفروق الأولى من سلسلة المتغير العشوائي مستقرة، فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من المرتبة الأولى (Integrated of Order 1) أي (1).

أما إذا كانت السلسلة مستقرة بعد الحصول على الفروق الثانية (الفروق الأولى للفروق الأولى) فإن السلسلة الأولى تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي (2)1 وهكذا، إذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة يقال إنها متكاملة من الرتبة صفر، وهو بذلك لا يحمل جذر الوحدة، أي (0)1، بشكل عام فإن السلسلة (X_t) تكون متكاملة من الدرجة (d) إذا كانت ساكنة عند مستوى الفروق (d)، لذا فإنها تحتوي على عدد (d) جذر وحدة (Seddighi et al., 2000).

وقد وضحت عدد من الدراسات منها دراسة (1982) Nelson and Polsser أن أغلب السلاسل الزمنية تحتوي جذر الوحدة، وكذلك بينت الدراسات التي قامت بها (1989) Stock and Watson أن مستويات تلك السلاسل الزمنية غير مستقرة. وهذا معناه أن متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عن الزمن بوجود جذور الوحدة في أي سلسلة زمنية، والتي من شأنه أن يؤدي إلى وجود ارتباط زائف ومشاكل في التحليل والاستدلال القياسي (العبدلي، 2005). ويوجد هناك عدد من الاختبارات التي يمكن استخدامها للتأكد من وجود أو عدم وجود جذر الوحدة، أي لتحديد مدى استقرار السلسلة الزمنية منها طريقة Phillips and Perron (PP) (1988). واختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey-Fuller) (ADF) وقد يختلف (PP) عن (ADF) بكونه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق والذي يأخذ في الاعتبار الارتباط في الفروق الأولى في سلسلة الزمنية باستخدام التصحيح غير العلمي (Nonparametric Correction) ويسمح بوجود متوسط لا يساوي صفر واتجاه خطي للزمن. ويستخدم لاختبار استقرار المتغيرات المستعملة عبر الزمن (Gujarati & Porter, 2009)، والاختبارات التقليدية، لاستقرار السلاسل الزمنية على غرار اختبار ديكي فولر وفيليبس بيرون تختبر فرضية وجود جذر الوحدة (وبالتالي عدم استقرار السلسلة الزمنية) كفرضية عدمية.

طرق علاج عدم الاستقرار في بيانات السلسلة الزمنية:

ولتجنب الآثار التي تتعكس على عدم استقرار وسكون السلسلة الزمنية يجب معالجة استقرارها عن طريق إحدى المعالجات المعروفة مثل طريقة الفروق وطريقة التحويل اللوغريتمي وغيرها.

ومن أهم طرق تحقيق استقرار السلسلة الزمنية هي طريقة الفروق وتقوم هذه الطريقة على مبدأ طرح القيم بعضها من البعض الآخر وغالباً نتيجة هذه العملية الحصول على بيانات قيمتها اصغر من البيانات الأصلية وهذا يعنى تقليل التبادل، وهذه الطريقة تكون صالحة لمجموعة من البيانات على خلف الطرق الأخرى التي تضع قيوداً على البيانات فمثل التحويل اللوغريتمي استخدامه يشترط عدم وجود قيم سالبة في البيانات، عموماً طريقة الفروق من أكثر الطرق استخداماً في البيانات بشكل عام وفي بيانات السلاسل الزمنية بشكل خاص (فندل، ٢٠٠٥).

2- تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression):

يعتبر نموذج تحليل الانحدار المتعدد من أكثر أدوات التحليل الإحصائي استخداماً، ويهتم نموذج الانحدار المتعدد بتقدير الأثر بين متغير كمي، وهو المتغير التابع، وعدة متغيرات كمية أخرى، وهي المتغيرات المستقلة. وينتج عن هذا النموذج معادلة إحصائية خطية يمكن استخدامها لتفسير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة أو تقدير قيمة المتغير التابع عند معرفة قيمة المتغيرات المستقلة.

ويهتم تحليل الانحدار الخطي المتعدد بدراسة وتحليل أثر عدة متغيرات مستقلة على متغير تابع. وعند استخدام أكثر من متغير مستقل لتفسير التباين في المتغير التابع فنحن نحاول زيادة درجة التفسير، ولذلك كلما كانت المتغيرات المستقلة المستخدمة في قياس الانحدار المتعدد ذات

ارتباط قوي مع المتغير التابع، كلما زادت درجة التفسير، والعكس صحيح. لذا عند اختيار المتغيرات المستقلة يجب أن تتوفر لدينا درجة كافية من المعرفة مما يوحي بوجود ذلك الارتباط، كما يجب ملاحظة أن كل متغير مستقل وإن كان ضمن مجموعة المتغيرات إلا أنه يعمل بصورة غير تامة، بمعنى أن لا يقدم التفسير بشكل دقيق لوجود عوامل كثيرة يمكن أن تلعب دور في ذلك منها علاقة متغير مستقل بآخر، وارتباط ذلك بدرجة التفسير، لذا في حالة وجود تلك العلاقة فإن ما يفسره ذلك المتغير يحدث نتيجة لكونه متغير مستخدم في المعادلة بالإضافة لوجود عامل آخر ساهم في ذلك التفسير، ويتمثل في علاقة ذلك المتغير مع متغير مستقل أو أكثر من متغير.

نموذج الدراسة

$$Wag = \beta_0 + \beta_1 GDP + \beta_2 GPL + \beta_3 unemp + u_i \dots\dots\dots(5)$$

المتغير التابع:

حيث Wag: معدل الأجور

المتغيرات المستقلة:

GDP: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

GPL : المستوى العام للأسعار مقاسا بمؤشر أسعار المستهلكين

unemp : البطالة

u_i : المتغير العشوائي

3- اختبارات استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

ومن أجل اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تم استخدام كل من اختبار ديكي فولروفيلبسبيرون وذلك للتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية حيث أن عدم استقرارية السلاسل الزمنية يؤدي إلى نتائج انحدار مزيفة غير حقيقية، وبالتالي تم إجراء الاختبارين لمتغيرات الدراسة عند المستوى وتبين من خلال النتائج في الجدول (1) إن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، حيث ان قيمة المعنوية لكلا الاختبارين اكبر من 5%، وبالتالي يتم قبول فرضية عدم التي تنص على وجود جذر الوحدة (عدم استقرار السلسلة الزمنية)، وبالتالي لابد من اخذ الفرق الأول لكافة المتغيرات ومن ثم إعادة الاختبار، وبعد اخذ الفرق الأول تبين من خلال الاختبارين (ديكي فولر وفيليب بيرو) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت اقل من 5% لكلا الاختبارين، وبالتالي رفض فرضية عدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة اي أن السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت مستقرة وهذا يشير إلى أن تأثير كافة الصدمات المؤقتة سوف يتلاشى مع الزمن في المدى الطويل خاصة أن اختبار فيلبس بيرون يأخذ بعين الاعتبار الأخطاء العشوائية واشمل من اختبار (ديكي فولر) وبالتالي البيانات أصبحت جاهزة للتحليل.

جدول رقم (3)

اختبار فيليبس بيرن (PP) واختبار ديكي فولر المطور (ADF)

المتغير		ADF	Test value	PP	Test value	النتيجة
GDP	المستوى	-1.7406	-3.5950	-1.3647	-3.5872	غير مستقرة
	الفرق الأول	-3.5502	-3.5201	-3.5954	-3.4395	مستقرة
GPL	المستوى	-3.0000	-3.6322	-2.5934	-3.5832	غير مستقرة
	الفرق الأول	-4.4952	-3.6223	-4.4754	-3.5943	مستقرة
Unemp	المستوى	-3.6434	-4.3954	-3.2051	-3.3396	غير مستقرة
	الفرق الأول	-4.2603	-3.6582	-4.9521	-3.5532	مستقرة
Wag	المستوى	-0.9405	-2.6032	-1.1202	-3.6213	غير مستقرة
	الفرق الأول	-3.6231	-3.2412	-3.6213	-3.2054	مستقرة

المصدر: من إعداد الباحثة- مخرجات برمجية E-Views

وللتأكد ما إذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى أو لا قامت الباحثة باختبار درجة تكامل

البواقي ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول (4):

نتائج اختبار سكون البواقي

المتغيرات	المستوى		
	التباطؤ	ADF	PP
Z=resid	4	***.....	***.....

***، **، *، تشير إلى سكون المتغيرات عند مستوى معنوية 1%، 5% و 10% على التوالي.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews.

من خلال النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول (٢) تبين أن البواقي تنسم

بالسكون.

لاختبار الفرضيات تم استخدام الانحدار المتعدد، ولكن قبل إجراء الانحدار المتعدد لا بد من إجراء الاختبارات القبلية من أجل الحصول على نتائج حقيقية وليس نتائج مزيفة مثل اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات، بحيث إذا كانت البيانات غير موزعة طبيعياً فإن نتائج التحليل تكون غير دقيقة ولا يمكن الاعتماد عليها، إضافة إلى اختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة، حيث إن وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة يؤدي إلى صعوبة فصل تأثير كل متغير على حدا.

• 4- اختبار التوزيع الطبيعي:

تم استخدام اختبار (Jarque-Bera test) لاختبار مدى أتباع البيانات للتوزيع الطبيعي حيث تتبع البيانات التوزيع الطبيعي عندما تكون القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (5%) ويوضح الجدول (3) نتائج الاختبار:

جدول رقم (5)

نتيجة اختبار (Jarque-Bera) حول أتباع بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي

Variable	Jarque-Bera	Probability	النتيجة
Gdp	2.313115	0.314567	طبيعي
Wag	3.045675	0.218126	طبيعي
GPL	4.035710	0.132940	طبيعي
Unemp	1.339223	0.511907	طبيعي

إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة مستوى الدلالة لكل المتغيرات المدروسة أكبر من القيمة 0.05، أي أنه عند مستوى الثقة 95% لا توجد فروق دالة إحصائية في توزيع قيم كل المتغيرات عن التوزيع الطبيعي، وبالتالي تقبل فرضية العدم والتي تقول أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي وترفض الفرضية البديلة التي تقول أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

• 5- اختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة

جدول رقم (6)

نتيجة اختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة

UNEMP	GPL	GDP	
		1	GDP
	1	-0.00	INF
1	0.48	-0.30	UNEMP

إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج SPSS

نلاحظ من الجدول (6) الخاص بنتائج الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة عدم وجود

ارتباط متعدد عالي بين المتغيرات المستقلة، لذلك أصبحت البيانات جاهزة للتحليل.

فرضيات الدراسة:

H_{0-1} : لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) لمستويات الأسعار على

معدلات الأجور في الأردن

H_{0-2} : لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) للنتائج المحلي الإجمالي

الحقيقي على معدلات الأجور في الأردن

H_{0-3} لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) للبطالة على معدلات

الأجور في الأردن.

نتائج تحليل الانحدار المتعدد:

يستخدم تحليل الانحدار الخطي المتعدد لدراسة أثر عدة متغيرات مستقلة على متغير تابع،

المتغيرات المستقلة التفسيرية قد تكون مستمرة أو فئوية وفيما يلي نتائج الانحدار المتعدد لاختبار

الفرضيات:

جدول رقم (7)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد:

Dependent Variable: WAG				
Method: Least Squares				
Date: 11/15/16 Time: 21:48				
Sample: 1988 2015				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0380	2.201283	37.26390	82.02839	C
0.2312	1.229771	8.084661	9.942278	GPL
0.0456	-2.016484	2.876775	-5.800971	UNEMP
0.0000	14.34569	0.003125	0.044835	GDP
R-squared	0.947598			
Adjusted R-squared	0.940763			
F-statistic	138.6381			
Prob(F-statistic)	0.000000			

إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج SPSS

نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression):

بين الجدول رقم (٥) نتائج الانحدار للمتغيرات المستقلة (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي،

والتضخم، والبطالة) على معدل الأجور، ويتضح من النتائج عدم وجود اثر ذو دلالة إحصائية

للمستوى العام للأسعار على معدل الأجور اذ بلغت قيمة ال β 9.94 وبمعنوية اكبر من ٥%

وبالتالي نقبل فرضية العدم H_{0-1} التي تنص على عدم وجود اثر للتضخم على معدل الأجور ،

ونرفض الفرضية البديلة بوجود اثر للتضخم على معدل الأجور وهذا يرجع إلى أن المستوى العام للأسعار لم يشهد ارتفاعات حادة حيث اعتمد البنك المركزي في احتساب مؤشر اسعار المستهلكين سنة أساس ٢٠٠٠ مما أدى إلى ظهور معدلات تضخم منخفضة وبالتالي لم يظهر لها أثر واضح على الأجور، أما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فكان أثره ايجابي ومعنوي إذ بلغت قيمة المعنوية 0.0000 وهي اقل من ١% وبالتالي نرفض الفرضية العدمية H_{0-2} التي تنص على انه لا يوجد اثر للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على معدل الأجور، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود اثر معنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على معدل الأجور إذ بلغ قيمة معامل الناتج المحلي الإجمالي (0.044) إي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فان ١% من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى زيادة معدل الأجور بمقدار (0.044) وهذا يرجع الى الارتفاع الكبير في الناتج المحلي الحقيقي حيث تضاعف اكثر من اربع مرات خلال فترة الدراسة، البطالة فكان أثرها سلبي ومعنوي إذ بلغت قيمة المعنوية 0.0456 وهي اقل من ٥% وبالتالي نرفض الفرضية العدمية H_{0-3} التي تنص على انه لا يوجد اثر للبطالة على معدل الأجور ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود اثر للبطالة على معدل الأجور، إذ بلغ قيمة معامل البطالة (-5.8) إي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فان ١% من الزيادة في معدل البطالة يؤدي إلى انخفاض معدل الأجور بمقدار (-5.8) وهذا يرجع الى ارتفاع معدلات البطالة في فترات مختلفة خلال فترة الدراسة مما كان له الأثر السلبي على الأجور في الأردن.

ومن خلال قيمة $R^2=0.94$ يتبين إن 0.94 من التغيرات في معدل الأجور سببها البطالة والناتج المحلي الإجمالي والتضخم ، كما يتبين من خلال قيم اختبار ال (F-test(138.630) وقيمة الاحتمالية (0.000) إن النموذج صالح لقياس العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

الفصل الخامس : النتائج والتوصيات

النتائج والتوصيات

1-9-النتائج:

من خلال التحليل القياسي توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- إن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، حيث ان قيمة المعنوية لكلا الاختبارين اكبر من ٥%، وبالتالي يتم قبول فرضية العدم التي تنص على وجود جذر الوحدة (عدم استقرار السلسلة الزمنية)، وبالتالي لا بد من اخذ الفرق الأول لكافة المتغيرات ومن ثم إعادة الاختبار، وبعد اخذ الفرق الأول تبين من خلال الاختبارين (ديكي فولر وفيليب بيرو) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت اقل من ٥% لكلا الاختبارين ، وبالتالي السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت مستقرة.

-يتضح من التحليل عدم وجود اثر ذو دلالة إحصائية للمستوى العام للأسعار على معدل الأجور في الأردن اذ بلغت قيمة ال β 9.94 وبمعنوية 0.2312 وبالتالي نقبل فرضية العدم H_{0-1} التي تنص على عدم وجود اثر للمستوى العام للأسعار على معدل الأجور، ونرفض الفرضية البديلة بوجود اثر للمستوى العام للأسعار على معدل الأجور.

- اما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فكان له أثر ايجابي ومعنوي إذ بلغت قيمة المعنوية 0.0000 وهي اقل من ١% وبالتالي نرفض الفرضية العدمية H_{0-2} التي تنص على انه لا يوجد اثر لناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على معدل الأجور ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود اثر معنوي للناتج المحلي الإجمالي على معدل الأجور، اذ بلغت قيمة معامل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (0.044) إي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فان ١% من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يؤدي إلى زيادة معدل الأجور بمقدار (0.044).

- البطالة فكان أثرها سلبى ومعنوي إذ بلغت قيمة معامل البطالة -5.800971 والمعنوية 0.0456 وهي أقل من 5% وبالتالي نرفض الفرضية العدمية H_{0-3} التي تنص على انه لا يوجد اثر للبطالة على معدل الأجور ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود اثر للبطالة على معدل الأجور إي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فان 1% من الزيادة في معدل البطالة يؤدي إلى انخفاض معدل الأجور بمقدار (-5.8) .

- ومن خلال قيمة $R^2=0.94$ يتبين إن 0.94 من التغيرات في معدل الأجور يفسرها النموذج القياسي، كما يتبين من خلال قيم اختبار ال F -test(138.630) وقيمة الاحتمالية (0.000) أن المتغيرات المستقلة معا تفسر وبصورة معنوية التغير في الأجور في الأردن.

2-9 التوصيات

توصلت الدراسة الى عدد من التوصيات وهي:

- 1- اتخاذ جميع السياسات المالية والنقدية للمحافظة على معدلات منخفضة للمستوى العام للأسعار والمحافظة على معدلات أجور عادلة.
- 2- اتخاذ جميع الإجراءات الاقتصادية والسياسية التي تعمل على الحد من البطالة.
- 3- تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة وإتباع الإجراءات التي من شأنها تعزيز الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وزيادة التشغيل والأجور.
- 4- عمل دراسة عن علاقة الاجور بالانتاج حيث ان معظم الدول المتقدمة اصبحت تعتمد هذا المبداء بدلا من المستوى العام للأسعار.

المراجع

المراجع

أولا - المصادر العربية:

- السليمانى، وهيبه (2016)، النظرية الاقتصادية، ط1، دار الابتكار للنشر والتوزيع.
- الحمداني، رفاه شهاب (2014)، نظرية الاقتصاد الكلي مقدمة رياضية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع.
- السرييتي، محمد احمد (2011)، النظرية الاقتصادية الكلية، ط1، الأمين للنشر والتوزيع.
- العدل، محمد رضا وآخرون (2006)، التحليل الاقتصادي الكلي، قسم الاقتصاد بكلية جامعة عين شمس.
- الافندي، محمد (2014)، النظرية الاقتصادية الكلية، الأمين للنشر والتوزيع.
- مجيد، ضياء (2007)، النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي)، ط1، مؤسسة شباب الجامعة.
- رمضان، احمد (2008)، النظرية الاقتصادية الكلية، دار الكتب الحديثة.
- غزلان، محمد عزت (2002)، الاقتصاد الكلي - الحسابات - النظرية - السياسة، دار النهضة للنشر والتوزيع .
- الفارس، عبد الرحيم والسيفو، وليد (2015)، الاقتصاد الكلي، دار وائل لنشر والتوزيع.
- الأشقر، احمد (2007)، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة لنشر والتوزيع.
- البني، حازم (2006)، الاقتصاد الكلي، دار النشر المؤسسة الحديثة للنشر والتوزيع.
- الحجار، بسام ورزق، عبدالله (2010)، بيروت، الاقتصاد الكلي، الناشر دار المنهل اللبناني.

- الدباغ ا سامة بشير (2007)، البطالة والتضخم، عمان، دار النشر الأهلية للنشر والتوزيع.
- الزبيدي، حسين جابر (2011)، التضخم والكساد، دار النشر مؤسسة الورق للنشر والتوزيع.
- الخطيب، فاروق بن صالح ودياب، عبد العزيز بن احمد (2009)، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، دار الصفاء لطباعة ونشر والتوزيع.
- معروف، هوشيار (2005)، دراسات في التنمية الاقتصادية، ط 1، دار الصفاء لطباعة والنشر والتوزيع.
- العدل، محمد رضا وآخرون (2006)، تحليل الاقتصاد الكلي، الناشر قسم الاقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس.
- عطية، عبد القادر محمد عبد القادر ومقلد، رمضان محمد (2005)، النظرية الاقتصادية الكلية، قسم الاقتصاد بكلية التجارة الإسكندرية.
- طوروس، وديع (2010)، الاقتصاد الكلي، شركة المؤسسة الحديثة للكتاب.
- نعمة الله، احمد رمضان وناصر، عطية وعابد، محمد السيد (2003)، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية الإسكندرية.
- الحجار، بسام (2006)، الاقتصاد النقدي والمصرفي، بيروت، دار منهل اللبناني.
- عنابة، غازي حسين (2006)، التضخم المالي، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة.
- خريس، جمال ابو خضير، ايمن و خصاونة، عماد (2002)، النقود والبنوك، عمان، الأردن، دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع.

- الوادي، محمود حسن والعيساوي، كاظم (2007)، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- غزلان، محمد عزت (2002)، اقتصاديات النقود والمصارف، بيروت، دار النهضة العربية.
- غيات، محروس واخروون (2002)، البطالة الأسباب وطرق المعالجة، المدينة المنورة، امارة المدينة المنورة .
- القرشي، مدحت (2007)، اقتصاديات العمل، الاردن، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع
- هاوس، سامويلسون نور(2006)، علم الاقتصاد، لبنان، بيروت، دار الناشر.
- الموسوي، ضياء مجد (2007)، سوق العمل والنفقات العمالية في اقتصاد السوق الحرة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
- ابوالنجا، عبد الوهاب (2005)، مشكلة البطالة، الإسكندرية، ط1، الدار الجامعية.

ثانيا: الدورات المحكمة والندوات

- بوزيان، محمد وبن عمر، عبد الحق (2004)، العلاقة السببية وعلاقة التكامل المتزامن بين النقود والأسعار في الجزائر وتونس، بحث منشور في جامعة تلمسان، الجزائر.
- الهزيم، نفل خالد (2011)، تأثير التجارة الخارجية على التضخم، أبحاث اليومك سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 27 (1).
- الدوسكي، ازاد احمد سعدون والوائلي، سمير فخري نعمة وحسين، عبد الرزاق عزيز (2011)، اثر السياسة المالية والنقدية على التضخم وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 7 (1) .

- صبيح، ماجد حسن (2015)، تحليل العلاقة بين معدلات التضخم والأجور الحقيقية في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (2004-2013)، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 23 (1)، 74 .
- شنييت، محمد رمضان (2013)، دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1992-2008)، كلية الاقتصاد، جامعة الزاوية، المجلة الجامعية، 15 (1)، 237-264.
- العابد، سمير وعياز، زهية (2012)، ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات، مجلة الباحث، جامعة باتنة، الجزائر، 11، 75-85.
- كلثوم، بوهنة ومحمد، بن عزت (2010)، انعكاسات التضخم على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري، بحث منشور، جامعة تلمسان، الجزائر.
- العمري، محمد وليد وحميدات، وليد محمود (2013)، العوامل المؤثرة في إنتاجية العمال والأجور في قطاع الصناعات التحويلية الأردني، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، م 9(1).
- حامد، ذو النون محمد عثمان (2013)، اثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على مستوى الأجور في السودان (1970-2009)، مجلة جامعة بخت الرضا العلمية، 8 (1)، 111-131.
- لبزة، هشام وضيف الله، محمد الهادي (2014)، دراسة السببية الاقتصادية بين ظاهرتي التضخم والبطالة في الجزائر (1984-2010)، رؤى الاقتصادية، جامعة الوادي، (7).

- العبدلي، عايد (2005)، تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية: دراسة تحليلية قياسية.مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، 9(7).

ثالثاً: الرسائل والاطاريح

- العساف، محمد ابراهيم (2015)، اثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على التضخم الاساسي والتضخم العام تحليل مقارنة الأردن، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.
- الرفاعي، هنادي عبد(2009)، اثر التضخم على أداء القطاع المالي في الأردن خلال الفترة (1978-2006)، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.
- أبو عصب، نورا حامد (2010)، سياسة استهداف التضخم هل يمكن تنفيذ هذه السياسة في الأردن، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.
- الديري، محمد تيسير محمد(2004)، العلاقة التبادلية بين التضخم والبطالة في الاردن دراسة تطبيقية قياسية (1967-2001). رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.
- الرواحنة ، حبيب حمد مفضي (2011)، ديناميكية التضخم في الأردن دراسة قياسية (2000-2010)، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت.
- الحنيطي ،يوسف فالح (1996)، اثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتجارة الخارجية في الأردن، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك.
- المجالي، احمد عبد القادر (2008)، السياسة المثلى لسيطرة على التضخم نموذجا لانحدار الذاتي، اطروحة دكتوراه، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.
- الهزيم، نفل خالد (2008)، تأثير التجارة الخارجية على التضخم، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك.

- شهيلة، شادي سمير (2011)، الاختلالات الهيكلية في اقتصاديات الدول النامية وأثرها على التضخم النقدي، رسالة ماجستير، جامعة تشرين.
- امينة، دياب (2015)، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر.
- بشارة ، عبير بشارة (2005)، التجارة الخارجية السلعية والتضخم المستورد في سوريا، رسالة ماجستير، جامعة دمشق.
- رجب، محمد كمال (2011)، اثر السياسة الاتفاقية على التضخم في فلسطين ،رسالة ماجستير، جامعة الازهر - غزة .
- الجلال، احمد (2006)، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية حالة اليمن ، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر.
- زهية، بركات (2010)، فعالية السياسة النقدية لمكافحة التضخم في ظل العولمة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر.
- خديجة، حمادي (2009)، علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال (2005-1975)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر.
- عثمان، توات (2006)، التشغيل والبطالة في الجزائر، رسالة ماجستير منشورة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر.
- قسبة، نبال محمود (2006)، اثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي في سوريا خلال (1993-2003)، رسالة ماجستير، جامعة دمشق.
- صالح، محمد محمد (2002)، السياسة النقدية في سوريا وأثرها في نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال (1970-2000)، رسالة ماجستير، جامعة دمشق.

- حدادين، ثروت فواز (2008)، الأثر المتوقع لنظام تأمين البطالة على إيرادات المؤسسات العامة للضمان الاجتماعي ونفقاتها، جامعة عمان العربية لدراسات العليا
- الزيود، اسماعيل محمد (2007)، دور المشاريع الزراعية الصغيرة في الحد من الفقر والبطالة في الاردن، رسالة ماجستير، الجامعة اللبنانية.
- الزعبي، حسان احمد عبد الرحيم (1995)، محددات اجور العمالة في القطاع الصناعي الاردني، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك.
- ناصر، سومر اديب (2004)، أنظمة الأجور وأثرها على إعداد العاملين في شركات ومؤسسات القطاع العام الصناعي سوريا، رسالة ماجستير، جامعة تشرين.
- علوان، عبد الغني (2007)، محددات الأجر في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر.
- وهبية، سراج (2008)، مدى عدالة الأجور في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر
- ابوتاية، سلطان (2004)، اثر خصائص تصميم المركز التطبيقي على مستوى الأجور، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.
- صوفان، ذكريات يوسف (2001)، توحيد صناديق العون الاجتماعي ودورها في معالجة الفقر والبطالة في الأردن، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.
- جويرو، جمال (2011)، البطالة وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية دراسة تحليلية عن البطالة في تونس، رسالة ماجستير، جامعة دمشق.
- طراونة، توفيق حامد حماد (2000)، البطالة والواقع الثقافي في عوجان، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك.

- صقر، اديب علي (2006)، البطالة في سوريا الواقع والظموح، رسالة ماجستير، جامعة دمشق.
- محمد، عبدالرحمن (2011)، البطالة في سوريا ودور الحكومة في معالجتها، رسالة ماجستير، جامعة حلب.
- بياسي، نيفين خالد (2010)، دراسة تحليلية لرواتب والأجور في سوريا وعلاقتها بالنمو السكاني والتنمية البشرية، رسالة ماجستير، جامعة تشرين.
- الحسون، بدر فهم سالم الحسون (2004)، هيكل ومحددات الأجور في الصناعة الفلسطينية واثرها على القدرة التنافسية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية.
- سقف الحيط، نهيل اسماعيل (1996)، الأجور والإنتاجية دراسة تطبيقية على الأردن، رسالة ماجستير الجامعة الأردنية.

رابعاً- المواقع الالكترونية

- الربيعي، فلاح خلف (2008)، تفسير ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي، كلية الاقتصاد، جامعة عمر المختار
[Http://www.alhewar.org/depat show.aspt.aid=130619.](http://www.alhewar.org/depat%20show.aspt.aid=130619)
- الهيتي، احمد حسين وخلف، فاطمة ابراهيم والطائي، عدي سالم علي (2008)، التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2007) الأسباب والآثار ودور السياسة المالية في معالجته.
[Http://www.iasg.net/iasj?fanc=falltex ald= 4552.](http://www.iasg.net/iasj?fanc=falltex%20ald=4552)
- بن علي، بلعزوز وطيبة، عبد العزيز (2008)، السياسة النقدية واستهداف التضخم، مجلة بحوث اقتصادية عربية، (41 .

[http://www.caus.org.lb/Home/electronic-](http://www.caus.org.lb/Home/electronic-magazine.php?emagID=78&screen=2)

[magazine.php?emagID=78&screen=2](#)

- المصطفى، عبد العزيز والساعاتي، عبد العزيز (2007)، مشكلات الشباب بالمنطقة

الشرقية من المملكة العربية السعودية وأساليب مواجهتهم لها، مجلة الواحة

<http://www.alwahamag.com/?act=artc&id=534> -

- السلطان، مهند بن عبد الملك والبكري، احمد البكر (2016)، مفهوم الناتج المحلي

الإجمالي دراسة وصفية، مؤسسة النقد العربي السعودي، مؤسسة النقد العربي السعودي

<http://www.sama.gov.sa/Indices/pages/grossDomesticIncome.aspx>

- مراد، محمد جلال (2005)، البطالة والسياسة الاقتصادية

<http://www.mafhoum.com/syr/articales-08/mrad.bdf>

- ربيع، محمد ربيع(2004)، البطالة وتحديات التشغيل، المعهد العربي للتخطيط .

<http://www.arab-api.org/imges/traning/programs/1/2007/27-c2-4>

- الكفري، مصطفى (2004)، التضخم كظاهرة اقتصادية ،عدد 905 .

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp2.aid=21141>

- الكردي، احمد (2010) ،نظام الأجور والحوافز الفعال بمنظمات الأعمال .

http://www.kenanonline.com/users/ahmad_kardy/downloads/7966

- ارزقي، عبد النور (2000)، محددات الرضا المهني.

<http://www.ummtto.dz/img/abdenour-arezki-bdf>

خامسا- المصادر الأجنبية

- Gujarate,D and Porter,D.(2009).**Basic Econimetrice**,(5 ed) .international Edition,McGraw Hill.
- Nelson and Plosser (1982) ,**trend and random walks in macroeconomic time series** ,journal of monetary economics, 10,139-162
- Seddighi and Lawler,(2000), **Econometrics: practical pproach**,London,Routledge,pp.396.
- Stock and Watson,(1989), **New indexes of coincident and leading economic indicators**, pp.351-409, mit press national Bureau of economic research .
- Phillips and Peron,(1988), **Testing for unit root in time series regression biometeriku**,75,pp.335-346.

Abstract
The Relationship between Wages and General level of prices
in Jordan

Prepared by

Buthaina mousa slmaan Al-akaleek

Supervision: Dr.Ali Mustafa Al-Qudah

The present study examined the impact of general price level, real gross domestic product and unemployment on wages in Jordan for the period (1990–2014). The study used the multiple linear regressions to examine the study hypotheses.

The study found a number of the most important results that the general level of prices has a positive but not a statistically significant impact on wages in Jordan, where the coefficient value is 9.94 and a significant level of 0.2312, while real GDP has a positive and statistical significance on wages in Jordan, by coefficient value of (0.044) and significant level of (0.0000), that is, with other variables held constant, the 1% of the increase in real GDP leads to a wage increase rate by (0.044). and Unemployment has a negative and a statistically significant effect on wages where the value of unemployment coefficient is (-5.80) and significant level of 0.0456 that is, with other variables held constant, the 1% of the increase in the unemployment rate leads to lower wages rate by (-5.8).

The study recommended the need for a fiscal and monetary policies to curb inflation and maintain a fair wage rates, as recommended by the need to encourage local and foreign direct investments, and follow all the procedures that will enhance the GDP, which is working to increase employment and raise wages.